

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ٥

الأربعاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غونزاليس (شيلي)

في هذه الألفية. ولولوج القرن القادم بأسلوب يستحق التقدير يجب أن نبذل قصارى جهدنا وصولاً إلى التنفيذ السريع للأهداف النبيلة التي وضعناها لأنفسنا.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البنود ٦٤ و ٦٥ و ٦٧ و ٨٥ من جدول الأعمال (تابع)

وصحيح أن المجتمع الدولي وهو على أعتاب القرن الحادي والعشرين قد أحرز نجاحاً هاماً في صون الأمن الدولي ونزع السلاح. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقيتا حظر الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية، والصكوك الدولية الأخرى، دليل على ذلك. ولكن تبقى مسائل حيوية كثيرة بحاجة إلى النظر فيها ولا يزال يتعين حلها. وما زال المجتمع الدولي يواجه الحاجة إلى حل كثير من المشاكل والتحديات العالمية التي تهدد السلم والأمن الدوليين بشكل خطير، ولذا لا بد لنا ألا نخلد إلى الشعور بالارتياح والرضا. ولا بد أن نبدي إرادة سياسية قوية ونبذل جهوداً أكثر فعالية من أجل تعزيز ما حققناه من قبل وإحراز المزيد من التقدم الملموس والهام في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار.

مناقشات الجمعية العامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد وحيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): يسرني، سيدي الرئيس، أن أهنئكم بانتخابكم للاضطلاع بمنصبكم المسؤول والهام. ويثق وفدي أننا بخبرتكم الدبلوماسية الثرية ومعرفتكم الواسعة بنزع السلاح والأمن الدولي وبتوجيهكم الماهر، سوف تجري حواراً مثمراً وبناء بشأن البنود المدرجة على جدول أعمال اللجنة في هذه الدورة. واسمحوا لي أن أتوجه بالتهنئة أيضاً إلى أعضاء المكتب الآخرين بانتخابهم. وأشكر كذلك الرئيس العام الفائت، السيد أندريه مرنبيه وأعضاء المكتب الآخرين في العام الفائت على توجيههم الماهر لعمل اللجنة.

وجمهورية أوزبكستان مقتنعة تماماً أن معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وثيقتان ذواتا أهمية أساسية في ميدان نزع السلاح، ومن ثم في صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق

وان هذه الدورة للجنة تعقد في جو من ازدياد حدة الاهتمام بقضايا نزع السلاح في المجتمع الدولي. وهذا العام عام حاسم للغاية بالنسبة لنا جميعاً. بل إن هذه الدورة للجنة أكثر أهمية إن لم يكن لشيء فلأنها الأخيرة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التوصيات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التوصيات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وأوزبكستان ترحب في هذا السياق بما أحرز من تقدم في تنفيذ وتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية في شتى أنحاء العالم - في أمريكا اللاتينية وأفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويستند موقف أوزبكستان إلى اقتناعها بأن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، على أساس ترتيبات يتفق عليها بحرية بين الدول في المناطق المعنية، يمثل الأداة الأساسية لآلية عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، ويساعد كثيرا في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وتتخذ أوزبكستان باستمرار خطوات ترمي إلى صون السلام وتعزيز الأمن في وسط آسيا. وتشمل هذه الخطوات مبادرة إعلان وسط آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد أحرز بالفعل تقدم كبير في تنفيذ هذه الفكرة. فمنذ دورة اللجنة الأولى في العام الماضي عقد فريق خبراء من دول وسط آسيا معني بمسألة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، بمساعدة نشطة من الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، اجتماعات استشارية مكثفة مع خبراء من المنظمات الدولية. ونتيجة لهذا، تسنى التوصل إلى أرضية مشتركة حول كل جوانب معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

وعقد آخر اجتماع في سلسلة الاجتماعات في هذه العملية، قبل أيام قليلة، في الفترة من ٥ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر، في سابورو، اليابان. وخلال الاجتماع أجرى الخبراء مناقشة اتسمت بمنتهى التعمق والإنتاجية بشأن التوصل إلى اتفاق على الأحكام الكثيرة في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وأعد المشروع عقب اجتماعات سابقة للخبراء. واسمحوا لي أن أعرب عن الامتنان الخالص لحكومة اليابان لكرم ضيافتها والمساعدة التي قدمت لنا خلال ذلك الاجتماع.

وأود في هذا الصدد أن أشير بوجه خاص إلى القرار ٧٧/٥٣ ألف المعتمد بتوافق الآراء في كانون الأول/ديسمبر الماضي والذي أعربت فيه الجمعية العامة عن اقتناعها بأن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية يمكن أن يسهم في تحقيق نزع السلاح العام الكامل، وأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا على أساس الترتيبات التي تم التوصل إليها طوعا فيما بين دول المنطقة ومع مراعاة الخصائص المميزة للمنطقة

تشاطر أوزبكستان وتؤيد بالكامل المبادئ والأهداف التي أعيد تأكيدها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥، وهي أن ينفذ عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي وأن يقام تعاون دولي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وعلى أساس موقفنا المبدئي القائل بضرورة تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، تؤيد أوزبكستان الإسراع ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والالتزام العالمي بمعاهدة عدم الانتشار.

وأوزبكستان واحدة من أول عشر دول تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا يدل هذا على عمق فهمنا لأهمية هذه المعاهدة فحسب، بل وعلى رغبتنا في الإسهام الفعلي في حل مشاكل عدم انتشار الأسلحة النووية وتحسين الظروف الإيكولوجية للكوكب، وتعزيز الأمن العالمي والاستقرار الإقليمي. ولذلك السبب فإن جمهوريتنا، وهي إحدى الدول التي طلبت إلى الأمين العام عقد المؤتمر الدولي المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، رحبت بالعمل الذي أنجز مؤخرا في المؤتمر في فيينا.

كما أن أوزبكستان ترحب بمقرر الجمعية العامة في قرارها ٧٧/٥٣ هاء عقد مؤتمر معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه. وترى أوزبكستان أن خطر تراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ويحد بشكل كبير من آفاق التنمية المطردة والمستدامة في كثير من أنحاء العالم، ولا سيما في مناطق الصراع.

وفي السنوات الأخيرة أصبحت قضية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تمد جذورها بثبات في برامج نزع السلاح الدولي. وأعيد التأكيد على أهمية هذه المناطق في تعزيز السلم والأمن العالميين والإقليميين في كثير من الصكوك الدولية ومن بينها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، ووثائق الدورات الثلاث للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. وجدول أعمال هذه الدورة للجنة الأولى يزد من التأكيد على ذلك. ولا شك في أن هذه المسألة ستكون بين القضايا الهامة التي تواجه المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠.

أولويات أساسية لسياستنا المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وجمهورية أوزبكستان، بوصفها المبادرة إلى إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، ترى أنها مسؤولة عن تعزيز نظام عدم الانتشار وتنوي أن تشارك مشاركة نشطة في عملية تحقيق تقدم فعلي في مجال نزع السلاح.

وفي الختام، أؤكد لكم، سيدي الرئيس، على دعمنا الكامل وتعاون وفد بلدي الكامل في الجهود التي تبذلونها من أجل تحقيق نتائج ناجحة في أعمال هذه الدورة التي تعقدها اللجنة الأولى.

السيد أكسنانيا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد نيجيريا في البداية أن يتوجه إليكم، سيدي الرئيس، وإلى سائر أعضاء المكتب بتهانیه الخالصة على انتخابكم. ونحن على ثقة بأن مداولاتنا ستتكمل بالنجاح بفضل ما لديكم من تجربة ثرية ومهارات دبلوماسية. وتأكدوا من دعم وتعاون الوفد النيجيري.

وإننا نقدر البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد دانابالا، في بداية الدورة ونشكره عليه.

وكما كان الحال في السنوات السابقة، فإن وفد نيجيريا يولي أهمية كبيرة لعمل هذه اللجنة. ونعتقد أن الهدف النهائي وهو نزع السلاح العام والكامل، وهو ما ينبغي أن يظل محط تركيزنا الأساسي، يمكن أن يتحقق، متى توفرت الإرادة السياسية لجميع الدول وهو أمر تشتد الحاجة إليه، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. فإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى لا يزال يمثل أملاً مشروعاً، ينبغي أن يخدم المصالح الأمنية لجميع الدول. إلا أن ما يبعث على الأسف أن الآمال الكبيرة المعقودة على غنائم السلم التي كان يتوقع أن تسفر عنها نهاية الحرب الباردة قد تبددت بسبب استمرار مراكمة الأسلحة النووية والتقليدية، واحتفاظ الدول الحائزة للأسلحة النووية بترسانات هائلة. ويعتقد وفد بلدي أنه ينبغي للجنة أن تضرب على الوتر الصحيح في البداية وتحدد الأولويات الصحيحة إذا كان لنا أن نحقق الآمال والتطلعات التي تراود الغالبية الساحقة من المجتمع الدولي.

وإذ نقرب من الألفية الجديدة، فإن البشرية لا تزال تعيش أسيرة الخوف وانعدام الأمن، والصراعات الداخلية

يمكن أن يحسن أمن الدول المعنية وأن يعزز الأمن والسلام على الصعيدين العالمي والإقليمي.

ودعت الجمعية العامة جميع الدول إلى تأييد المبادرة الهادفة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا وأشادت بالخطوات الملموسة التي اتخذتها دول المنطقة من أجل تحقيق مبادرتها.

وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، ووكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد دانابالا، وأن أتوجه بالشكر من خلاله إلى إدارة شؤون نزع السلاح بأكملها. وأود أن أعرب بصورة خاصة عن الامتنان لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ على المساعدة التي قدمها لنا في وضع اتفاقية تتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وأود أن أعرب عن تأييد جمهورية أوزبكستان الراسخ للعمل الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي. ويجري تنفيذ هذا العمل عملاً بقرار الجمعية العامة ٧١/٥٠، الذي نص في الفقرة ٣ منه على أن:

"يقوم مدير المركز الإقليمي في كاتماندو بالعمل كما في السابق إلى حين العثور على وسيلة يعتمد عليها لتمويل الاحتياجات التشغيلية للمركز الإقليمي".

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود التي رحبت بمبادرتنا وأعلنت عن دعمها لها، والتي تتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وآمل بأن تؤيد الدول الأعضاء مشروع القرار المتعلق بالموضوع. ويجري العمل الآن على مشروع القرار هذا، من خلال الجهود المشتركة لبلدان وسط آسيا، وستقدمه دول وسط آسيا الخمس في الوقت المناسب لكي ينظر فيه أعضاء اللجنة الأولى.

وفي مجال عدم انتشار الأسلحة النووية - وبمعزل عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ومعاهدة عدم الانتشار - فأوزبكستان طرف أيضاً في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. والاتفاق المبرم بين جمهورية أوزبكستان والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطبيق نظام الضمانات المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار قد تعزز من خلال التوقيع على البروتوكول الإضافي في ١٩٩٨. وتعزيز نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والحؤول دون زيادة عدد البلدان الحائزة للأسلحة النووية هي

وشهد أيضا سريان مفعول اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد.

ولم يكن ممكنا تحقيق هذه الإنجازات البارزة إلا بسبب اهتمام الدول الأعضاء في المجتمع الدولي بإقامة عالم مستقر وسلمي، خال من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل. ومن أسف أنه بالرغم من هذه الإنجازات، لا تزال هناك قائمة طويلة بالشواغل العميقة التي تتطلب اهتماما فوريا. ومن بينها عجز مؤتمر نزع السلاح في ١٩٩٩ وهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد، عن اعتماد برنامج عمل للسنة الثالثة على التوالي. ويعود هذا العجز إلى عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نزع السلاح النووي وفي الفضاء الخارجي وانعدام الإرادة السياسية. وفي هذا الصدد، نرى أن بعض إجراءات عمل مؤتمر نزع السلاح غير مناسبة وتحتاج إلى مراجعة إذا كان لنا أن نتصدى لتحديات القرن الحادي والعشرين.

ومن شواغلنا الأخرى: الجمود في عملية معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت) وعدم التصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الثانية)؛ وتأخر دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ؛ والمذاهب النووية القمينة بتعقيد الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي؛ وعدم انضمام بعض الدول إلى معاهدة عدم انتشار النووي؛ والشكوك التي تحوم حول قدرة معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية على الاستمرار مع أنها تعتبر عماد الاستقرار الاستراتيجي؛ والتحديات التي تواجه معاهدات نزع السلاح القائمة؛ وأخيرا، قيام عدد من البلدان بتطوير قذائف بعيدة المدى واختبارها، إلى جانب تطوير منظومات الدفاع ضد القذائف.

إلا أنه رغم الحالة الراهنة المخيبة للآمال، لم تفقد نيجيريا الأمل في قدرتنا الجماعية على البحث عن أرضية مشتركة وإيجادها بشأن كيفية التعامل مع المسائل التي لم تحسم في الألفية المنتهية.

وأود الآن أن أتناول مسألة ذات أهمية بالغة لوفدي. فبالنسبة لنيجيريا تظل الأولوية تتمثل في صياغة جدول أعمال جديد للأمن ونزع السلاح للقرن الحادي والعشرين. وفي رأينا أنه يجب أن يكون جدول الأعمال ذلك شاملا،

والصراعات بين الدول، ويفاقم من ذلك كله مراكمة الأسلحة وازدياد التجارب النووية. وفي وقت تواجه فيه البلدان النامية التحديات الخطيرة المتمثلة في العولمة، والفقر والتنمية، فإن العالم لا يزال يشهد مواصلة المذاهب العسكرية والبحوث العلمية التي تؤدي إلى منظومات جديدة من الأسلحة وانتشار الأسلحة النووية. وأقل ما يقال إن هذا غير مقبول.

ونيجيريا بوصفها دولة نامية، ملتزمة التزاما راسخا بنظام عدم الانتشار. وإننا نواصل بنشاط تأييدنا القوي لنزع السلاح العام والشامل. وفي المراحل الأولى من استقلال نيجيريا، كانت من بين أوائل المعارضين لإجراء التجارب النووية في أفريقيا، وفي هذا الصدد لا نزال ملتزم بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتصديق نيجيريا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا يدل أيضا على التزامنا بإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، بدأ العمل في نيجيريا للتصديق على معاهدة بلندابا. وصدقنا أيضا على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونحث الدول الأخرى على أن تحذو حذونا.

ومع انتهاء القرن العشرين، ثمة حاجة لمراجعة أنشطة نزع السلاح التي اضطلع بها في العقد الماضي. فقد شهد هذا العقد مرور الذكرى الثالثة والخمسين لأول قرار أصدرته الجمعية العامة يطالب بإزالة الأسلحة النووية، وكذلك الذكرى الحادية والعشرين لاعتماد الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وكان العقد الذي قدم فيه الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريرا (A/51/950) بعنوان "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، الذي تضمن مختلف تدابير نزع السلاح.

إلا أن هذا ليس كل ما في الأمر. ففي هذا العقد أيضا صادق الزعماء الأفارقة على المعاهدة الأفريقية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهي معاهدة بلندابا. وأصبحت هناك كواقع ملموس ثلاث مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنطقة جنوب المحيط الهادئ ومنطقة جنوب شرق آسيا، ولم يؤد ذلك فقط إلى تعزيز السلم والأمن الإقليميين بل حظر الانتشار الأفقي للأسلحة النووية. لقد كان العقد الذي شهد التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار وشهد التفاوض الناجح بشأن معاهدة الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

حلقة العمل، وهي تعتزم اتباع تدابير رصد في المجالات التالية: أولاً، الدخول في اتفاقات ثنائية مع الدول المجاورة للحد من التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة؛ ثانياً، مد نطاق ترخيص الأسلحة الصغيرة ليشمل الأسلحة المصنوعة محلياً؛ ثالثاً، الاحتفاظ بسجل لمصنعي الأسلحة التي تنتج محلياً؛ وأخيراً، توعية السكان بضرورة إبلاغ السلطات المختصة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

وتمشيا مع جهود حفظ السلم وبناء السلم التي نضطلع بها في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يهتم بلدي أيضاً بالتدابير العملية لنزع السلاح، مثل جمع الأسلحة الصغيرة وتدميرها. ويمكن لذلك أن يخفف إمكانات نشوب العنف ويعزز الاستقرار، مما ييسر عملية التنمية. وفي هذا الصدد، فإن رئيس بلدي، الزعيم أولوسغون أوباسانجو، شهد احتفالا في ليبيريا دمرت فيه ٥٠٠ ١ قطعة سلاح قابلة للاستعمال جمعت من الفصائل المتحاربة. إضافة إلى ذلك، هناك ٣٠ ٠٠٠ قطعة سلاح غير قابلة للاستعمال من المقرر تحويلها إلى أدوات زراعية في إطار برنامج عون تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويرحب وفدي بقرار عقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠٠١. وسنعمل مع الدول الأعضاء الأخرى في اللجنة التحضيرية التي ستنشأ خلال هذه الدورة.

ويسعدنا أيضاً أن نلاحظ التقدم المحرز فيما يتعلق باتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي دخلت حيز النفاذ في آذار/مارس ١٩٩٩. ونحن نعلن تأييدنا للجهات الساعية إلى القضاء التام على الألغام الأرضية، نظراً لتأثيرها المدمر على أرواح الأبرياء، لا سيما النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي أن تصبح أفريقيا، بل والعالم بأسره، مكاناً آمناً يمكن فيه لأطفالنا السير بحرية في ملاعبهم ويمكن فيه لمزارعينا فلاحه الأرض لإطعام مجتمعاتهم. ومن ثم فإن نيجيريا ملتزمة بالانضمام إلى الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، أود أن أشير إلى الخطاب الذي ألقاه رئيس بلدي أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، حيث قال:

والجدول الحالي، الموجود منذ ٢١ سنة، أنشئ على أساس الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الخاصة الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨. ومحتويات تلك الوثيقة الحيوية الأهمية ينبغي الاستعانة بها في وضع استراتيجيات جديدة. ومن الجلي أننا جميعاً متفقون من حيث المبدأ على ضرورة وضع جدول أعمال جديد. إلا أن المشكلة تكمن في الآراء المتباينة التي أعرب عنها إزاء مضمون جدول الأعمال ذلك. ونظرياً، يمكن لدورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح أن تحدد الأهداف والمبادئ العالمية لجدول الأعمال المقبل. ولكن، كما نعلم جميعاً، فإن هيئة نزع السلاح بالأمم المتحدة لم تتمكن في دورتها الأخيرة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. وفي غياب توافق الآراء ذاك، يقترح وفدي أن نغتنم الفرصة التي يتيحها لنا مؤتمر قمة الألفية، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر من السنة المقبلة، لوضع أهداف جديدة. وفي هذا الصدد، يدرك وفدي أن نزع السلاح سيكون ضمن المواضيع الرئيسية التي سيتناولها تقرير الأمين العام لتلك القمة. ومن ثم نحن نحث البلدان التي تشاركنا الرأي على الاجتماع لتحديد ومناقشة ما يمكن تحقيقه خلال مؤتمر قمة الألفية.

إن الأسلحة التقليدية توفر الوسائل التي يمكن للبلدان أن تدافع بها عن أنفسها. بيد أن هذه الأدوات السهلة الاستعمال في الصراعات مسؤولة أيضاً عما يقدر بنسبة ٩٠ في المائة من كل الوفيات والإصابات الناجمة عن الصراعات، فضلاً عن أن ٨٠ في المائة من أولئك الضحايا هم من النساء والأطفال. وبالتالي يقتضي الحد من الأسلحة التقليدية عملاً دولياً متضافراً. ويرى وفدي أن الدعوة إلى الحد من الأسلحة التقليدية من ناحية وانتهاج سياسة حثيثة لمبيعات الأسلحة من ناحية أخرى يضر بقضية السلام وينفي مبدأ سلامة القصد لدى البلدان المصدرة للأسلحة. واستخدام مبيعات الأسلحة لتنفيذ استراتيجيات سياسية لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تفاقم عدم الاستقرار، خاصة في البلدان النامية. وهذا العمل يشجع أيضاً على التجارة غير المشروعة بالأسلحة.

وفي سياق منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، شاركت نيجيريا في حلقة العمل التي رعتها الأمم المتحدة بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة والتي نظمت في لومي، توغو، في الفترة من ٢ إلى ٥ آب/أغسطس ١٩٩٩. وقد نظرت نيجيريا في توصيات

إننا نرى ثلاث مهام رئيسية في هذا المجال: الامتثال الصارم لاتفاقات نزع السلاح المبرمة فعلا؛ والخفض التدريجي لأسلحة الدمار الشامل، بهدف القضاء عليها في نهاية الأمر، في ظل رقابة دولية صارمة فعالة، جنبا لجنب مع الحد من أنواع الأسلحة الأخرى؛ ومنع تصعيد سباق التسلح في مجالات جديدة.

وطوال أكثر من ربع قرن، كان العنصر الرئيسي في الاستقرار الاستراتيجي والشرط المسبق الأهم لخفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية هو معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وقد دلت تلك المعاهدة منذ وجدت على فعاليتها وحيويتها. وبمقتضى المعاهدة فإن ضبط النفس المتبادل من جانب الأطراف في مجال المنظومات الدفاعية للقذائف المضادة للقذائف التسيارية مكنت من وقف سباق التسلح الهجومي الاستراتيجي، وتخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية تخفيضا كبيرا، وبالإضافة إلى هذا الآن إقامة حوار بشأن استمرار العملية.

لقد أيد الاتحاد الروسي بشكل مستمر تخفيض الترسانات النووية والحد منها، وظل ممتثلا بحسن نية لالتزاماته بمقتضى معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الأولى)، ونعتبر من الأهمية تصديق الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الثانية) والصكوك ذات الصلة، وأن يتخذ كونغرس الولايات المتحدة الإجراءات الضرورية للتصديق عليها.

إن عملية خفض وتحديد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ستكون لها آفاق مبشرة بالخير إذا ما جرى الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي. وهنا أود أن أذكر الأعضاء باستعداد روسيا للاشتراك في مفاوضات لخفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية على أساس العناصر الأساسية المحددة في الاجتماع الذي عقد بين رئيسي روسيا والولايات المتحدة في هلسنكي في آذار/مارس ١٩٩٧ وأعيد تأكيده في كولون في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

وروسيا على استعداد لأن تتوخى في إطار معاهدة (ستارت الثالثة) خفضا للعتبة إلى ٥٠٠ رأس حربية - أي أن نحري تخفيضات في الأسلحة النووية أعمق من التخفيضات المتوخاة في هلسنكي.

"عند نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، هناك حاجة لحساب وتقييم تنفيذ القرارات السابقة الصادرة بشكل خاص عن مؤتمرات القمة العالمية والمؤتمرات الكبرى التي عقدت في هذا العقد تقييما مناسباً. وهذا الجهد من شأنه أن يقربنا من تحقيق مقاصد وأهداف منظمتنا". (10، PV، الصفحة ١٢).

وفي هذا السياق ستواصل نيجيريا جهودها داخل الأمم المتحدة سعياً إلى تحقيق أغراض الميثاق ومبادئه.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، يا سيادة الرئيس، أود أن أضم صوتي لتلك الوفود التي أعربت بالفعل عن رضاها لانتخابكم في منصبكم وأتمنى لكم ولجميع أعضاء المكتب الآخرين عملاً مثمراً. ونحن نأمل أن تساعد جميع الوفود في تعزيز ذلك.

إن قرننا الذي يوشك على الانتهاء اتسم بالتطور السريع، حيث أورثنا إنجازات غير مسبوقة في التقدم العلمي والتكنولوجي وفتح أمام البشرية أبواب عوالم أخرى. ولكننا نتذكر أيضاً أشياء أخرى. فعلى سبيل المثال، نحن نتذكر ملايين البشر الذين قضوا نحبهم في الحربين العالميتين وفي عدد لا يحصى من الصراعات الإقليمية التي لا تزال تستمر اليوم.

وفي هذا القرن بدأت البشرية البحث على نحو جماعي عن إجابة للسؤال الرئيسي الذي ما فتئت تطرحه على نفسها، وهو عن كيفية وضع حد للحروب وإعطاء جميع شعوب كوكب الأرض فرصة للحياة في سلم وازدهار. وللأسف، لم يتسن بعد إيجاد إجابة شاملة لهذا السؤال. ولهذا السبب تدعو روسيا جميع البلدان إلى حوار من أجل وضع مفهوم للسلم للقرن الحادي والعشرين. وهدف مبادرة الرئيس يلتسين هو إنشاء ثقافة جديدة قائمة على القيم المشتركة، حيث تكون الأولوية العليا لجميع الشعوب والدول هي إيجاد عالم بلا حروب ولا صراعات. والدور المركزي في تكوين وتحقيق هذا المفهوم سيكون للأمم المتحدة، الآلية العالمية الوحيدة لتنظيم العلاقات الدولية. ومن الواضح أن مشاكل نزع السلاح والأمن الدولي تحتل مكانة هامة هنا.

بشأن المقرر المتعلق بتمديداتها بشكل نهائي غير مشروط. ونحن نعتقد أن عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، ونحن نستعد للمؤتمر المقرر عقده في عام ٢٠٠٠، ينبغي أن توجه نحو تعزيز المعاهدة وينبغي أن تنهض بتنفيذ المقررات التي اتخذها مؤتمر ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

ونحن نعتبر أن من المهم أن تتخذ خطوات مشتركة للإسراع بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونؤيد انضمام الهند وباكستان، كدولتين غير نوويتين إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكذلك جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة ولكن مشاركتها ضرورية لنفاذها.

وترحب روسيا بعملية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم. ونحن نحترم وضع المناطق الخالية من الأسلحة النووية الحالية. وبمقتضى اتفاقات ثنائية مع منغوليا، اعترفت روسيا بوضع منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. ونحن مستعدون، جنباً لجنب مع بلدان أخرى، للنظر في تقديم تأكيدات أمن مناسبة إلى منغوليا.

ونحن نؤيد المبادرات الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، والشرق الأوسط وسائر المناطق، كما نؤيد اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط وشرق أوروبا. ونعتقد أننا ينبغي لنا عند إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، أن نسترشد بالمبادئ المتفق عليها دولياً وبالممارسة وبالالتزامات التعاهدية القائمة في مجال الأمن. وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو أفضل طريقة للدول لتلقي ضمانات أمن ملزمة قانوناً. ونحن مستعدون أيضاً للنظر في مسألة عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ضمانات من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وبدء العمل بشأن هذا في مؤتمر نزع السلاح.

ومن الواضح تماماً أن التهديد الرئيسي الذي يتعرض له السلم اليوم يترتب على القومية العدوانية، والحركات الانفصالية، والإرهاب والتعصب، التي لا تعترف بالحدود وتزرع الموت والدمار. ولذلك هناك سبب معقول للغاية ببرر كون الموضوع الرئيسي المدرج على جدول أعمال محافل كثيرة الآن هو مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة

هذه الإنجازات والآفاق كلها تتصل اتصالاً مباشراً بالامتثال للأحكام الأساسية لمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، والالتزام بعدم وزع أي من هذه الأنظمة على أراضي أي بلد وعدم إرساء أساس لهذا الدفاع. وأية محاولات لعكس اتجاه هذا الحكم الأساسي وانتهاكه ستعني بشكل عملي انتهاك المعاهدة. وفي تلك الحالة سيصبح من المستحيل تنفيذ "ستارت الأولى" و "ستارت الثانية". وفي الحقيقة فإن كامل هيكل الاتفاقات، أي معاهدات خفض الأسلحة الدفاعية الاستراتيجية والحد منها، سيدمر. وحوار نزع السلاح سيرتد إلى نقطة البداية في فترة الحرب الباردة. ومجموعة الاتفاقات الدولية الخاصة بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ستعرض جميعاً للتهديد. وعلاوة على ذلك، فإن عوامل جديدة ستظهر يمكن أن تززع استقرار الوضع الدولي على المستويين العالمي والإقليمي.

إننا ندرك خطر تعقيد القذائف وتكنولوجيا القذائف المنتشر والمتزايد. وروسيا تؤيد الجهود التي تبذلها بلدان عديدة لتعزيز نظام عدم انتشار القذائف. ومن ناحيتنا، نقترح إنشاء نظام عالمي للحد من انتشار القذائف وتكنولوجيا القذائف، من شأنه أن يتضمن على وجه خاص نظاماً للإبلاغ بإطلاق القذائف التسيارية. وللأسف، فإن خطط وضع منظومات وطنية للقذائف المضادة للقذائف التسيارية يمكن أن يكون لها الأثر العكسي، إذ تحفز ابتكار ونشر قذائف أكثر تعقيداً.

وروسيا، إذ تدرك جميع هذه الآثار السلبية للغاية على جميع البلدان - وأركز على "جميع البلدان" - تطلب إلى الجمعية العامة أن تدعو إلى تأييد صون وتعزيز معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ووفد بلدنا، جنباً لجنب مع وفدي بيلاروس والصين، وزع مشروع قرار واضح، لا يتسم بالمواجهة، قائم على لغة معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية نفسها وعلى بيانات مشتركة أدلى بها رئيسا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بشأن هذا الموضوع. ونحن نعتمد على أوسع تأييد ممكن له، وندعو الوفود الأخرى إلى مشاركتنا في تقديم المشروع.

وبشكل عام، نحن نعتبر أن الحفاظ على سلامة معاهدات نزع السلاح مهمة رئيسية. وروسيا تعارض المحاولات الرامية، تحت أية ذريعة، إلى تنقيح أو تخفيف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو إثارة الشكوك

في إطار الأمم المتحدة. ونعول على استمرار جميع الوفود في دعم عملنا المشترك بشأن هذا الموضوع الذي يتصف بالأهمية في الوقت الحالي.

السيد شن غوافنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة الحالية للجمعية العامة. وأثق في أنكم، بفضل خبرتكم العظيمة وحنكتكم الدبلوماسية الفائقة، ستقودون هذه الدورة إلى إحراز النجاح. ووفد الصين يؤكد لكم، ولأعضاء المكتب الآخرين، تعاونه الكامل محاولا الإسهام في نجاح هذه الدورة.

وأود أن أعرب أيضا عن امتناني للسفير مرينيه للعمل الممتاز الذي اضطلع به بوصفه رئيسا للجنة الأولى في الدورة السابقة.

لقد مرت الحالة الدولية بتغيرات جذرية ومعقدة منذ الدورة السابقة. ولا تزال عقلية الحرب الباردة موجودة توابها تطورات جديدة في الهيمنة وسياسية القوة، مما يقلل من الاستقرار في العالم.

وفي أوروبا، فإن الكتلة العسكرية الوحيدة التي بقيت بعد انتهاء الحرب الباردة، تخطت، بمفهومها الاستراتيجي الجديد، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقذفت بالقنابل، بأقوى جهاز عسكري متقدم في العالم، دولة ضعيفة ذات سيادة، هي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فأحالت منطقة البلقان، التي عانت من البؤس الشديد في هذا القرن، إلى منطقة اختبار لاستراتيجيتها الجديدة.

وفي آسيا، تعمل بعض فرادى البلدان على التقدم على نحو السرعة ببرنامجهما المسرحي المشترك لتطوير الدفاع بالقذائف في محاولة لمواصلة تدعيم تحالفها العسكري في المنطقة، الذي كان يجب أن ينتهي بانتهاء الحرب الباردة. ولديها اتجاه أيضا بالميل نحو التدخل بنشاط في المناطق المجاورة.

وفي أمريكا الشمالية، فإن السعي النشط والمتزايد لتحقيق ما يسمى ببرنامج الدفاع ضد القذائف، على حساب الاستقرار الاستراتيجي، يشكل تحديات جساما لمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ونرى أن التطورات السلبية التي ذكرتها تسئ إلى البيئة الأمنية الدولية، وتشير رغبات ملحة لدى بلدان

والأسلحة الخفيفة. وروسيا تعترف بأهمية هذه المشكلة، التي نعرفها من خبرتنا الذاتية. ويجب على الأمم المتحدة أن تقوم بدور رائد في منع الانتشار غير المراقب للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد منه. ومن المستصوب وضع نهج عالمي، لتحقيق المواءمة بين جهود الدول لحل مهام إنشاء آلية للتعاون الدولي في هذا المجال.

وكخطوة أولى، نحن بحاجة إلى التركيز على وقف النقل غير المشروع للأسلحة. وهذا النقل هو المصدر الأساسي لهذه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالنسبة لمجموعات العصابات، والعناصر الإجرامية والمتطرفين. والنقل غير المشروع يستخدم بالتحديد لانتهاك حالات حظر توريد الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن. وروسيا تؤيد الاقتراح بعقد مؤتمر عام ٢٠٠١ بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وبينما تعلق روسيا بأهمية خاصة على تنسيق التدابير الوقائية منعا لحدوث سباق للتسلح في مجالات جديدة، فإنها تؤيد اقتراحات إعادة تكوين اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في إطار مؤتمر نزع السلاح لكي تضع اتفاقا أو اتفاقات متعددة الأطراف بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ويتطلب النهج الوقائي تحليلا لآثار التطور السريع والتطبيق الواسع النطاق لأحدث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات منعا لاستخدامها لأغراض تتنافى وأهداف صون الأمن الدولي.

وبناء على مبادرة من روسيا، ناقشنا في اللجنة الأولى في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة مشاكل أمن المعلومات الدولية. ونشعر بالامتنان لجميع الدول التي استجابت للنداء الوارد في القرار ٧٠/٥٣ وأبلغت الأمين العام بوجهات نظرها في إجراء تقييم عام لمشكلة أمن المعلومات، وفي تعريف المفاهيم الأساسية في هذا المجال، ومدى أهمية استحداث مبادئ دولية تعزز أمن نظم المعلومات العالمية. ونشعر بالامتنان أيضا لإدارة شؤون نزع السلاح في الأمانة العامة للأمم المتحدة - ويسرني أن أرحب هنا بالسيد دانابالا، وكيل الأمين العام ولمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي نظم وعقد اجتماعا يمثل فيه خبراء أمن المعلومات الدولية، في جنيف في آب/أغسطس ١٩٩٩. وتعتزم روسيا، بناء على نتائج العمل الذي جرى الاضطلاع به في العام الحالي، أن تقدم للجنة الأولى في دورتها الحالية مشروع قرار يرمي إلى مواصلة النظر في قضية أمن المعلومات

نزع السلاح النووي بين الولايات المتحدة وروسيا بعض التقدم المؤقت، أصيبت الآن بجمود، ضاعفه إجراء تجارب نووية جديدة بعد إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتشير هذه التطورات بوضوح إلى أن تعزيز نزع السلاح النووي، ومنع انتشار الأسلحة النووية ما زالا يشكلان مهمة ضخمة أمام المجتمع الدولي، ليس في الوقت الحالي فحسب، بل ولفترة طويلة إلى حد ما في المستقبل.

وهنا، أود أن أعرب مرة أخرى عن آرائنا بشأن الخطوة التالية لنزع السلاح النووي، كما أشار إليها الرئيس جيانغ زيمين في بيانه، وهي أنه ينبغي للبلدان الحائزة لأكبر الترسانات النووية في العالم أن تضطلع بدور قيادي في تخفيض ترساناتها النووية تخفيضاً كبيراً، وفي الامتناع عن تحسين نوعية أسلحتها النووية أو تطويرها؛ وأن تتفاوض وتعتد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية التي تزيد كمية الأسلحة النووية؛ وأن تكفل عدم انتشار الأسلحة النووية، من خلال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بينما تعزز على نحو شامل تحقيق جميع أهداف هذه المعاهدة؛ وأن تتفاوض وتبرم صكاً قانونياً دولياً يحرم على الأطراف فيه، دون قيد أو شرط، أن تبدأ باستخدام الأسلحة النووية، أو أن تستخدم الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وأن تخضع لحظر شامل على استخدام الأسلحة النووية؛ وأن تبدأ، في نهاية المطاف، في التفاوض وإبرام معاهدة تعنى بالمحظر الشامل للأسلحة النووية، لكي تحقق بصدق هدف التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري أن تعمل جميع البلدان بوحى من مبادئ صون الاستقرار الاستراتيجي العالمي وضمان المصالح الأمنية لجميع البلدان. ولن تتمكن هذه البلدان من ضمان إحراز التقدم المتواصل في عملية نزع السلاح النووي إلا إذا فعلت ذلك. ومن الواضح أن التطور والانتشار النشطين للنظم المتقدمة للدفاع ضد القذائف لن يسهما في المساعي الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، بل على العكس من ذلك، فلن يسفرا إلا عن إفساد الجو والظروف اللازمة للتحرك نحو عملية نزع السلاح النووي، والتهديد بالانخراط في سباق التسلح على صعيد أكثر تقدماً.

وينبغي، في نظرنا، أن يكون هدف المجتمع الدولي النهائي، هو حظر الأسلحة النووية حظراً شاملاً وتدميرها

أخرى في الحصول على أسلحة فعالة جداً في أقرب وقت ممكن، مما يشكل عقبة في طريق التطوير السليم لعملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي.

وتحديد الأسلحة ونزع السلاح الدوليان في مفترق الطرق الآن. فأى سبيل يتخذانه؟ هذه قضية ملحة تشغل اهتمام المجتمع الدولي بأسره. ونرى أن تهديئة الحالة الدولية وعملية تحديد الأسلحة تعزز كل منهما الأخرى وتدعمها. ومفهوم الأمن القديم القائم على أساس الأحلاف العسكرية وزيادة تخزين الأسلحة لن يساعد على حسم أية مشكلة. ولا نحيد أية محاولات، بذرائع معينة، للسعي إلى تحقيق قوة عسكرية تتجاوز الاحتياجات المشروعة للدفاع عن النفس. ونعارض، بالمثل، أية محاولة من طرف واحد لاكتساب مزايا أمنية مطلقة لبلد أو لكتلة من البلدان عن طريق تحديد وإضعاف بلدان أخرى بحجة تخفيض الأسلحة ومنع انتشارها. ونعتقد أنه لكي نعزز عملية نزع السلاح، ونمنع سباق التسلح، ونضمن الأمن الدولي، من المحتم أن ننشئ مفهوماً جديداً للأمن، يتفق والحالة الدولية التي تغيرت.

وقد أشار الرئيس جيانغ زيمين، رئيس جمهورية الصين الشعبية، في البيان الذي أدلى به في جلسة عامة لمؤتمر نزع السلاح في جنيف في ٢٦ آذار/مارس من هذا العام، إلى أن جوهر هذا المفهوم الجديد للأمن يجب أن يكون الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة، والمساواة، والتعاون. وتشكل المبادئ الخمسة للتعايش السلمي القاعدة الأساسية التي تدعم السلام العالمي؛ ويكون التعاون الذي يعود بالمنفعة المتبادلة، والرخاء العام الضمان الاقتصادي للسلام العالمي؛ ويمثل الحوار، والمشاورات، والمفاوضات بين الأطراف المعنية على قدم المساواة النهج الصحيح لحسم المنازعات وضمان السلام. وفي هذا السياق، ندعو المجتمع الدولي إلى الاسترشاد بهذا المفهوم الأمني الجديد. فلن يمكنه ضمان تحرك عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الاتجاه الصحيح إلا إذا فعل ذلك، وبالتالي يضمن تحقيق السلم والأمن العالميين.

وأود الآن أن أذكر الخطوط العريضة لآراء الصين بشأن بعض القضايا الرئيسية التي تستعرضها اللجنة الأولى حالياً. تنظر اللجنة في دورتها الحالية في مجموعة من مشاريع القرارات المتعلقة بنزع السلاح النووي. ويمثل القضاء على الأسلحة النووية التطلعات العامة للشعوب في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فبعد أن حققت عملية

وقد ظلت الصين طوال الوقت تولي أهمية لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهي تشعر بالقلق على نحو خاص إزاء التطورات الأخيرة على هذه الجبهة. فهناك بلد معين حاول جاهداً، من جهة، أن يقفل الطريق أمام إعادة إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح، بينما اندفع من الجهة الأخرى في متابعة برامجه الخاصة بالفضاء الخارجي والدفاع ضد القذائف، في محاولة لتحقيق تفوق عسكري على الأرض بالهيمنة والسيطرة على الفضاء الخارجي. والتطورات المتمثلة في السعي الحثيث وراء منظومات الدفاع ضد القذائف منذ بداية هذه السنة تبعث أبلغ القلق. فالمجتمع الدولي يواجه بخطر انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي والتكرار لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وفي ظل هذه الظروف، هناك حاجة ماسة لأن يجد المجتمع الدولي وسائل لتعزيز جهوده الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وقد حثت الجمعية العامة في دورتها الأخيرة، مؤتمر نزع السلاح باعتمادها للقرار ٧٦/٥٣، على إعادة إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وكررت تأكيد ضرورة أن يضطلع مؤتمر نزع السلاح بدور رئيسي في إبرام صك قانوني متعدد الأطراف لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولكن مما يؤسفنا أن مؤتمر نزع السلاح أخفق في دورته لعام ١٩٩٩ في أن يعيد إنشاء اللجنة المخصصة، بسبب اعتراض بلد واحد معين. ونحن نتمسك برأينا في أن قرار الجمعية العامة ذا الصلة الذي سيعتمد هذه السنة ينبغي أن يواصل حث مؤتمر نزع السلاح على إعادة إنشاء اللجنة المخصصة في وقت مبكر من السنة المقبلة وأن تبدأ على الفور عملها الموضوعي حتى تتمكن من عكس اتجاه التطورات السلبية في مجال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والدفاع ضد القذائف. ونرى كذلك أنه يتعين على المؤتمر في دورته الحالية أن يتخذ تدابير للمحافظة على سلامة وصلاحية معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

ويؤيد الوفد الصيني الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية تعزيزاً شاملاً وإنشاء آلية للتحقق تكون عادلة ومعقولة وملائمة وذات جدوى. وتحقيقاً لهذه الغاية يلزم أن يؤخذ في الاعتبار على نحو كامل التوازن بين حقوق وواجبات الدول الأطراف بغية منع إساءة استخدام التحقق، وحماية الأمن والمصالح

تدميرًا تاماً، لأنه إذا تم القضاء على الأسلحة النووية لن يكون هناك انتشار لها، ولن يكون هناك انتشار للقذائف البعيدة المدى أو تهديد من القذائف. ولذلك فإنه، في التحليل النهائي، ينبغي من أجل خفض التهديد للسلام تكريس المزيد من الجهود لنزع السلاح في ذاته بدلاً من أي شيء آخر.

وقد تعرضت الصين للتهديد والابتزاز النووي في عدة مناسبات في الخمسينيات والستينيات، واضطرت بذلك إلى تصنيع عدد محدود من الأسلحة النووية. وعلى أساس هذه الخلفية ظللنا طوال الوقت نتخذ موقفاً مسؤولاً تجاه مسألة الأسلحة النووية وقدمنا الإسهام الواجب علينا في تشجيع نزع السلاح النووي. وظلت الصين تتبع دائماً سياسة عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظروف؛ وعدم المشاركة في سباق التسلح النووي؛ وعدم نشر أسلحة نووية خارج أراضيها. وأسلحة الصين النووية هي للأغراض الدفاعية فقط؛ ولا تشكل أي تهديد لأي أحد. وبالإضافة إلى ذلك، تخضع أسلحة الصين النووية ذات العدد المحدود للغاية، لرقابة صارمة، وليس هناك خطر من حدوث إطلاق عرضي.

وينبغي أن نشير إلى أن وجود بيئة دولية عامة قائمة على السلام والأمن والاستقرار والثقة مسألة لازمة عندما نتكلم عن تدابير مثل الشفافية في الترسانات النووية وإنهاء حالة التأهب للأسلحة النووية. ولذا ينبغي لهذه التدابير، بطبيعة الحال، أن ترتبط بعملية التفاوض بشأن نزع السلاح النووي. وتوجد في الوقت الحالي فجوة كبيرة للغاية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية من حيث قوتها النووية. وهناك بلد معين يتابع سياسته للردع النووي على أساس المبادرة باستخدام الأسلحة النووية، بينما يطور على نحو نشط منظوماته الدفاعية ضد القذائف، مما يضر بالتوازن الاستراتيجي. وهو أيضاً يسرف في اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية. وفي ظل هذه الظروف، يكون من السابق لأوانه ومن غير العدل معاً أن يدعى بلا تمييز إلى اعتماد تدابير مفتوحة وشفافة على الجبهة النووية. ويجب أن ننتقظ وأن نضمن ألا يضل نزع السلاح النووي السبيل. وإن تقرير محفل طوكيو الذي نشر مؤخراً، على سبيل المثال، مائل تماماً إلى جانب واحد وفيه آراء منحازة. والعديد من حججه ليست عادلة ولا صحيحة وتنحرف عن أغراض نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وفي هذه الحالة لا يسع الصين إلا أن تسجل اعتراضها.

الفريق، على نحو نشط في المناقشة. ونعتقد أن التقرير سيوفر أفكاراً مفيدة للمجتمع الدولي لمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة في المستقبل.

وقد ظلت الصين تؤيد على نحو ثابت فرض قيود مناسبة ومعقولة على استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتحقيقاً لهذه الغاية، صادقت الصين على بروتوكول الألغام الأرضية المعدل (البروتوكول الثاني) والبروتوكول الإضافي الجديد المعني بأسلحة الليزر المسببة للعمى الملحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وقد أودع السكان الخاصان بالتصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، توشك الصين أن تقدم إلى الأمين العام تقريرها السنوي عن تنفيذ بروتوكول الألغام الأرضية. وستشارك أيضاً بنشاط في المؤتمر السنوي الأول للدول الأطراف، الذي سيعقد بحلول نهاية هذه السنة.

وترى الصين أن أكثر المهام إلحاحاً أمامنا الآن، بالإضافة إلى تحسين القانون الدولي وفرض قيود صارمة على استخدام ونقل الألغام الأرضية، هي مساعدة الدول المتضررة من الألغام الأرضية على إزالة الألغام المخلّفة في أراضيها، التي تهدد حياة المدنيين. وبالنظر إلى هذه المسألة، قدمت الصين مساهمة مالية للصندوق الاستئماني للتبرعات للمساهمة في إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة، مخصصة للأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام في البوسنة والهرسك. وعلاوة على ذلك، فإن أول حلقة عمل تدريبية لإزالة الألغام برعاية مشتركة بين الأمم المتحدة والصين قد عقدت للتو في نانجينغ، في الصين، حضرها متدربون من كمبوديا وناميبيا والبوسنة والهرسك وغيرها من البلدان المتضررة من الألغام. وسيتمكن هؤلاء المتدربون، بعد إكمال فترة تدريبهم، من الإسهام في تطهير أراضيهم وفي معيشة مواطنيهم.

وتولي الصين على الدوام أهمية لدور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح، وتقدر الجهود العظيمة التي تبذلها إدارة شؤون نزع السلاح في هذا الصدد، لا سيما جهود وكيل الأمين العام. ومنذ عام ١٩٨٨، تقدم الصين كل سنة تبرعات لمؤسسات الأمم المتحدة المختصة بنزع السلاح، وذلك كوسيلة لتقديم دعمها. وفي هذه السنة ستساهم الصين مرة أخرى بـ ١٠ ٠٠٠ دولار لأجل إدارة شؤون نزع السلاح، ونأمل أن يوجّه هذا المبلغ إلى صندوق برنامج زمالات الأمم المتحدة لنزع السلاح.

الاقتصادية المشروعة لجميع الدول الأطراف. وفي هذه الأثناء، من المهم للغاية أيضاً تعزيز التعاون والتبادل الدولي في مجال البيولوجيا. ولا يزال هدفنا اختتام المفاوضات بشأن البروتوكول قبل المؤتمر الخامس لاستعراض الاتفاقية. إن مفتاح التقدم في المفاوضات يتمثل في أن ترضي جميع الأطراف الشواغل المشروعة لكل طرف آخر إرضاء كاملاً. والتشديد الذي لا موجب له على ضرورة الإسراع وطرح ما يسمى بـ "النص النقي" بصورة سابقة للأوان بينما لا تزال توجد اختلافات رئيسية بين الأطراف، لا يمكن إلا أن يأتي بنتائج عكسية. وترغب الصين في أن يواصل المؤتمر مفاوضاته الحثيثة على أساس النص الدوار الموجود حالياً في مسعى للمساعدة على الخروج ببروتوكول جيد ومقبول للجميع.

لقد مضى عامان منذ أن دخلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، إلا أن اكتسابها الطابع العالمي لا يزال يحتاج إلى تعزيز. إذ لم تقدم بضعة دول، وخاصة دولة لها صناعة كيميائية كبرى، إعلاناتها الأولية عن الصناعات الكيميائية المدنية وفقاً للاتفاقية. وأثار أحد البلدان تحفظات مختلفة من خلال تشريع داخلي لدى تنفيذ الاتفاقية. والأسلحة الكيميائية التي خلفتها اليابان في الصين لا تزال تهدد حياة وممتلكات الشعب الصيني وكذلك البيئة الطبيعية. وهذه المسألة التي هي من مخلفات التاريخ ينبغي أن تحل بأسرع وقت ممكن. وفي هذا السياق، نهيب بالدول المعنية أن تواجه هذه المشاكل مواجهة قاطعة وأن تعمل حثيثاً على تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً.

ومسألة الأسلحة الصغيرة أصبحت من الشواغل المتزايدة للمجتمع الدولي. وتولي الصين أيضاً أهمية لهذه المسألة. وتشمل مشكلة الأسلحة الصغيرة عناصر ذات نطاق واسع، من نزع السلاح والأمن إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي تستدعي اتباع نهج شامل متكامل يتطلب تضامناً جهود المجتمع الدولي، واتخاذ تدابير فعالة على الأصعدة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وفقاً للحالات المعينة لمختلف البلدان والمناطق. ويمكن أن تشمل هذه التدابير، على سبيل المثال، حظر تصنيع ونقل الأسلحة الصغيرة على نحو غير مشروع، وتعزيز الرقابة على التصنيع المشروع للأسلحة، ونقلها وجمعها في المناطق بعد انتهاء الصراع. وفي تموز/يوليه الماضي اختتم فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والمعني بالأسلحة الصغيرة تقريره بتقديم العديد من المقترحات المفيدة. وشاركت الصين، بوصفها عضواً في

والأرجنتين، التي قررت بوصفها أحد البلدان التي فكت أسرار دورة الوقود النووي الكاملة، أن تفرض قيوداً على نفسها، ستواصل بلا كلل مناشدة جميع الدول لكي تنبذ الخيار النووي وتقدم ضمانات لا لبس فيها تؤكد أن القدرة النووية لن تستخدم إلا للأغراض السلمية. وبالإضافة إلى ذلك، ستستمر الأرجنتين في العمل على تحقيق الامتثال الصارم بحسن نية للالتزامات المعقودة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي هذا الصدد، نتابع باهتمام خاص المناقشة الجارية الآن في الدوائر السياسية والأكاديمية، وفي أوساط الجمهور، في الولايات المتحدة بشأن التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لأن تلك المناقشة تبين الحساسيات، والصعوبات السياسية، والتوازنات التي تنطوي عليها مسائل نزع السلاح. ونحن مقتنعون بأن تصديق الولايات المتحدة في وقت مبكر سيكون بمثابة قوة دفع حاسمة تدفع بالمعاهدة إلى مجال التنفيذ. وتحقيق عالمية تلك المعاهدة هو أمنية مشروعة للمجتمع الدولي، ونحن نشط لتعزيز تلك الأمنية. كما ستستمر الأرجنتين في تشجيع البدء على وجه السرعة في مفاوضات تستهدف التوصل إلى اتفاقية لحظر المواد الانشطارية وتدميرها، عملاً على تنفيذ المقررات المتخذة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥.

إن الإفراط في تكديس الأسلحة التقليدية، لا سيما الأسلحة الصغيرة، هو نتيجة للتوتر أو الصراع معاً، كما أنه في الوقت نفسه سبب لتفاقم هذا التوتر أو الصراع أو سبب في إطالة أمدهما. وعندما تكون الأرجنتين عضواً في مجلس الأمن، فإنها تسعى في كل مناسبة إلى مساعدة مساهمات المجلس الملموسة، وفقاً للمسؤولية السامية المترتبة على العضوية فيه. وفي هذه السنة جرت مناقشات هامة علنية بشأن نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، وكذا بشأن الأسلحة الصغيرة. وفي هذه المناسبات، سعت الأرجنتين إلى التأكيد على ما لتكديس الأسلحة من أثر سلبي على أمن البشر وعلى التنمية المستدامة. وفي هذا السياق نؤيد عقد مؤتمر دولي في موعد لا يتجاوز سنة

وقد بلغت المساعي الدولية لنزع السلاح منعطفاً حرجاً ونحن الآن على أعتاب القرن المقبل. وفي مجال العلاقات الدولية، لا بد من أن نتخذ موقف الحزم والتصميم في معارضة ونبذ ممارسات الهيمنة، وسياسات استعمال القوة، والغزو المسلح، أو التدخل، والسعي إلى تحقيق الأمن العسكري المطلق. وبهذا وحده نحافظ، في نهاية المطاف على السلم والاستقرار الدوليين ونؤمن التقدم المتصل في مجال نزع السلاح. وبهذا وحده يمكن أن تتحسن البشرية ضد خطر نشوء سباق تسلح وحرب وأن تدخل قرناً جديداً تتمكن فيه كافة البلدان والبشرية جمعاء من التمتع بسلام دائم وأمن شامل ورفاهية مشتركة.

السيد بـتـريـا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): إن من دواعي السعادة البالغة للأرجنتين، يا سيدي، أن تراكم ترأسون أعمال اللجنة. فأنتم تمثلون شيلي، ذلك البلد العظيم الصديق، الذي نبني وإياه بالإرادة السياسية، علاقة تكامل ناضج تقوم على الاحترام والثقة المتبادلة. ولا يخامرنا الشك في أنكم ستقودون أعمالنا قيادة حكيمة فعالة بفضل حنكتكم وتاريخكم وخبرتكم الفياضة. كما أتوجه بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين، أي ممثلي ألمانيا، ولبتوانيا، والسودان، والفلبين، وكذلك إلى السفير ميريبي، سفير بلجيكا تقديراً للطريقة التي وجه بها أعمالنا أثناء الدورة الماضية للجمعية العامة.

وأود في البداية أنؤكد سرورنا بما أضفاه السيد دانابالا وكيل الأمين العام من دينامية على إدارة شؤون نزع السلاح، وبتعاون، على نحو لا يقدر بأي حال، مع مجلس الأمن. ونحن نتفق معه في تأكيده على الدور الحيوي الذي يجب أن تؤديه الأمم المتحدة للدفاع عن مبادئ السلام والأمن القائمة وفي تشكيل الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاقات جديدة.

وإنه لمن الغريب ومما يجافي المنطق في آن معاً، أنه في الوقت الذي شعرنا فيه لتونا بأن نظام عدم الانتشار قد أخذ مجراه الطبيعي، رأينا أخطاراً جديدة تنشأ أمامنا. وهذا أمر لا يمكن السماح به. ومن المؤسف، أننا لا زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار الحالات التي تنطوي على خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يهدد بالخطر الأمن الداخلي للدول والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعشية الألفية الجديدة، يعتبر أن نبذ أسلحة الدمار الشامل له الأولوية العليا على الإطلاق.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي أوجه نداءًين بشأن مسائل هامة. وأرى أنني بذلك لا أعبر ببساطة عن رأيي بل عن توافق رأي جميع الوفود.

الأول، أن من الأفضل ألا يجري المندوبون محادثات في مؤخرة هذه القاعة. فكل الوفود جدية بأقصى احترامنا، وكلها تقدم مساهمات بالغة الأهمية. ومن الصعوبة بمكان أن يحتار رئيس اللجنة في أن يقاطع المتكلم لكي يطلب الهدوء. وبوسع المندوبين أن يجروا محادثاتهم في الخارج. إنها مسألة الحد الأدنى من احترام الوفود. وأود أن أرسى هذا المبدأ من البداية الأولى لجلساتنا.

والنداء الثاني، أن بعض المندوبين يقاطعون وهم يتكلمون في اللجنة، لأن غيرهم يتحركون أمامهم مباشرة دونما اعتبار لمن يدلون ببياناتهم التي تكن لها التقدير جميعنا.

السيد إثكييردو (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): أرجو في البداية أن أعرب لكم، سيادة الرئيس، باسم وفدي وبالأصالة عن نفسي، عن مدى سرورنا برئاسةكم لعمل اللجنة الأولى في هذه الدورة الهامة من دورات الجمعية العامة، الأخيرة في الألفية. وأعيد تأكيد استعداد وفدي للتعاون الكامل معكم. ونحن مقتنعون أنكم ستحرزون النجاح الذي نرجوه جميعا. وأود أيضا أن أعرب عن التهنية لكل أعضاء المكتب بانتخابهم. ويريد وفدي أن يعرب عن الشكر الجزيل للسفير دانابالا لحضوره هنا في مناقشتنا ولتأييده الدائم لعمل جميع محافل نزع السلاح في الأمم المتحدة.

ولكي نشق في المستقبل يجب أن نذكر ونعيد تأكيد الخطوات الهامة التي تتخذ باطراد في ميدان نزع السلاح. وعلى سبيل المثال، ففي عام ١٩٩٩ أحرز المجتمع الدولي بعض التقدم الذي يستحسن الحديث عنه بإيجاز. والجدير بالذكر خصوصا هو أن النجاح، وإن كان جزئيا، الذي أحرز خلال الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي في سنة ٢٠٠٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في الاتفاق على مسائل أساسية مختلفة تيسر للمؤتمر منذ البداية الأولى أن يقوم بعمل متقدم مع مراعاة المسائل الكثيرة المعقدة التي سيتم تناولها. وللأسف فإن النجاح لم يكتمل لعدم

٢٠٠١، لتناول مسألة الاتجار بالأسلحة الصغيرة من جميع جوانبه.

أما مشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد فإنها أبعد ما تكون عن الحل، وإن كان المجتمع الدولي قد نجح على الأقل في تحقيق استجابة عالمية، من خلال اتفاقية أوتوا. وهذا هو ما دعا الأرجنتين إلى الانضمام إلى البلدان التي تعمل جاهدة لكي يمكن تحقيق هدف الاتفاقية، بحيث يقترن ذلك بالتعاون على إزالة الألغام ومساعدة الضحايا. وهذان هما الجانبان الجوهريان والمكملان للذان يتمثلان في التخفيف من المعاناة وتمهيد السبيل أمام التنمية. وفي هذا السياق، صدقت الأرجنتين في ١٤ أيلول/سبتمبر على اتفاقية أوتوا، موفية بالالتزام المقطوع في الإعلان المنشئ لمنطقة السلام المؤلفة من بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وبوليفيا، وشيلي ألا وهو: التحرك قدما نحو إنشاء منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد في بلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي، والسعي إلى توسيع نطاق المنطقة لتشمل نصف الكرة الغربي بأسره.

إن المرحلة الانتقالية التي نمر بها تسفر عن إعادة تعريف الأمم المتحدة، والهيكل الإقليمية، والدول الوطنية، وعن تكيف هذه الكيانات مع الظروف الدولية الجديدة وعن قيام نظام دولي جديد. وينبغي أن نشارك جميعا في الحوار والتشاور لكي نسهم إيجابيا في تحقيق الانسجام بين الآراء فيما يختص بالنظام الأمني العالمي المقبل. ولذلك، نرى أنه من دواعي فخرنا أن تمكن مؤتمر نزع السلاح تحت رئاستنا من الموافقة على توسيعه. ونحن نفتنم هذه الفرصة مرة أخرى لكي نهنيئ إكوادور، وإيرلندا، وتونس، وكازاخستان، وماليزيا، ولكي نشكر هذه البلدان على إسهامها في أعمال المؤتمر.

وكما قلنا في مناسبة سابقة فإنه لا يمكن إجراء حوار أو إحراز تقدم دون سلام. ويبدو أن العالم قد فهم أخيرا أن الصراع والعنف يقوضان آفاق التنمية. فلنفتنم هذه الفرصة. والمسرح الدولي مليء بالتحديات، كما يتضح بجلاء من جدول أعمال اللجنة. وقائمة القضايا التي أثارها وفدي الآن ليست شاملة. وسنقدم في الوقت المناسب مزيدا من التعليقات المفصلة.

ولا يخامرنا شك في أن هذه الدورة للجنة الأولى ستكون مثمرة. ولتحقيق هذه الغاية، أطمئن سيادة الرئيس إلى تعاون وفدي التام.

مهام تطهير الألغام والتنسيق بين شتى الهيئات المعنية ويسعى إلى تحقيق أفضل استفادة من المساعدة الدولية.

ولا يسع وفدي إلا أن يشير بوجه خاص إلى أن اتفاق السلام بين إكوادور وبيرو قد وقّع قبل عام في مثل هذا الشهر. وأنهى الاتفاق صراعا إقليميا عمره قرن ليفتح الباب أمام توثيق الصداقة والتعاون والشراسة في الكفاح المشترك من أجل تنمية شعوبنا. وهذا الواقع الجديد الذي هو مضرب المثل للعالم يقضي على ما مضى من فقدان الثقة، ويوطد السلام في المستقبل؛ ويعني القضاء على تهديدات الحرب كما يعني تنفيذ برنامج لنزع السلاح وفتح الاستخدام الكامل للموارد المالية من أجل التنمية البشرية.

أما عن جدول أعمال اللجنة الأولى في هذا العام، فنحن نرى أنه لا تزال أمامنا قضايا صعبة عديدة. وأشير بإيجاز إلى قليل منها مما يرى وفدي أنه سيكون محور الاهتمام في مناقشاتنا وعملنا.

فإكوادور تعتبر أن من الأمور التي لا غنى عنها تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدول من خلال الصكوك الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، والتحقق من هذا الامتثال. ولذا فالحاجة ماسة إلى إنشاء آليات مختصة تمكّن من كشف المشاكل الناجمة عن عدم الامتثال وحل تلك المشاكل.

إن التنفيذ التام وغير المقيد لهذه الاتفاقات أساسية لعملية نزع السلاح العام والكامل، وذلك ما تعمل البشرية لتحقيقه بكد ونشاط. فعدم الامتثال لاتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار يهدد السلم والاستقرار الدوليين. وبلدي مقتنع بأنه لا يمكن تحقيق تقدم كبير بشأن نزع السلاح ما لم يتوقف بصورة فعالة سباق التسلح الكمي والنوعي. وفي هذا الصدد، فإن التقدم العلمي والتكنولوجي يجب أن يخدم الأهداف السلمية حصرا. وبما أن أكثر من ٧٥ في المائة من القوة العسكرية تتركز في أيدي القوى الكبرى، فإنه يجب علينا أن نضمن أن تستكمل نزع السلاح التقليدي تدابير ومبادرات ذات نطاق عالمي.

وفي السياق نفسه، تشعر إكوادور بالقلق على نحو خاص إزاء الاختلالات في الترسانات العسكرية لبلدان تقع في منطقة معينة، إذ أنها بدلا من أن تعزز الأمن بصورة أكبر لتلك البلدان التي تمتلك أكبر الترسانات، فإنها في

التوصل إلى اتفاق على التوصيات المتعلقة بالمسائل الموضوعية.

ومما يسرنا أن مؤتمر نزع السلاح حل مسألة زيادة أعضائه حين قبل بتوافق الآراء أيرلندا وإكوادور وتونس وكازاخستان وماليزيا. وهذا يعني بالنسبة لإكوادور اعترافا بمشاركتها الفاعلة في جميع محافل نزع السلاح، ولا سيما في الجمعية العامة حيث حافظت على خط سلوكها الثابت المعرب عنه في الدفاع الذي لا يتذبذب عن المبادئ. وسيظل بلدي على موقفه هذا في إسهامه في مؤتمر نزع السلاح، مع الاستعداد الدائم للتعاون في كل الجهود التي هدفها هو التوصل إلى نزع السلاح، والتفاهم بين الشعوب والاحترام فيما بين الأمم.

ويسرنا أيضا النجاح الذي أحرزته هيئة نزع السلاح بالأمم المتحدة في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٩ حيث تم التوصل إلى توافق في الآراء على اعتماد نصين مهمين. الأول يتعلق بالمبادئ التوجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التشديد بوجه خاص على توطيد السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون. والثاني يتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتفق عليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية. وهيئة نزع السلاح التي هي جهاز التشاور المتخصص ضمن آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح قد أسهمت بقدر كبير باعتمادها سلسلة من التوصيات المحددة. وتهدف هذه التوصيات إلى إنجاز العمل المستقبلي الذي يتعين على المجتمع الدولي الاضطلاع به في الإطار الشامل لتوطيد السلام عن طريق تطبيق تدابير ملموسة لنزع السلاح وتعزيز نظام عدم الانتشار.

ومن التطورات الهامة بدء سريان اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وما تحقق من نجاح في الاجتماع الأول للدول الأطراف المعقود في مابوتو في سبيل وضع برنامج عمل بين الدورات سوف ييسر التنفيذ الكامل للاتفاقية.

وقد أوفى بلدي بالتزاماته بموجب تلك الاتفاقية الهامة، حيث بدأ التنفيذ الكامل بإنشاء مركز إكوادور لتطهير الألغام قبل أسبوعين فقط. وهو يهدف إلى تقديم المساعدة الإنسانية للضحايا ويكفل تحسين هيكلية

معاهدات ثلاثيلوكو وراتونغا وبانكوك وبليندابا. وإننا نذكر بالتقدير المثل الذي ضربه إعلان منغوليا بأنها دولة خالية من الأسلحة النووية، كما نؤيد تطوير وإنجاز عمليات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ووسط آسيا، وهي جهود تحظى بدعم بلدي الثابت لها. وفي هذا الصدد، سيواصل وفد بلدي تقديم تأييده وتعاونته من أجل تحقيق الأهداف الواردة في مبادرة إعلان نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة منطقة خالية من الأسلحة النووية، لأن هذه طريقة واقعية وسليمة لتعزيز نظام عدم الانتشار في حيز من الكرة أخذ يصبح بصورة متزايدة خاليا حقا من الأسلحة النووية.

وينبغي الترحيب بأي مقترح يرمي إلى تعزيز نزع السلاح النووي. ولذا فإننا نؤيد المبادرة المتعلقة بوضع جدول أعمال جديد من أجل إنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونعتقد أنه ينبغي أن تكون هناك عملية لا انقطاع فيها من أجل تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية، وتكون مقترنة بالتخلي عن تطوير ونشر الأسلحة النووية وغيرها من التدابير التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وفي هذا الصدد، يرى بلدي أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل النظام الأساسي لعدم الانتشار ونزع السلاح. ولذا، فإن هناك حاجة ملحة للتقيد بها بصورة شاملة وغير مشروطة. ونحن نشجع البلدان القلائل التي لم تنضم إلى المعاهدة على الانضمام إليها بدون إبطاء. وعلاوة على ذلك، يتعين على البلدان التي تعتبر مشاركتها أساسية أن تتقيد بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتصدق عليها دون شروط ودون إبطاء، وذلك كي تدخل حيز التنفيذ عما قريب. فعدم توافر التصديقات الضرورية يثير خيبة أمل كبيرة ويؤخر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى إقامة عالم أكثر أمنا. وفي مؤتمر نزع السلاح، سيؤيد بلدي بدء المفاوضات فورا بشأن معاهدة غير تمييزية، ومتعددة الأطراف، وفعالية ويمكن التحقق منها دوليا تحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة، أي معاهدة الوقف الاختياري، مع مراعاة أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وهذا الصك الجديد سيكمل مجموعة أساسية من المعايير العالمية الواسعة النطاق في المجال النووي.

النهاية تزيد من حالة انعدام الأمن والاستقرار للمنطقة بأكملها.

وظاهرة الأسلحة الصغيرة والخفيفة تشكل مصدرا عالميا للقلق. وإننا نعلق أهمية خاصة على تقرير فريق الخبراء الحكومي المعني بالأسلحة الصغيرة لعام ١٩٩٩ (A/54/258). ومن الضروري إنشاء آليات لفرض قيود تتصل بإنتاج وتسويق هذه الأسلحة على تجار ومنتجي الأسلحة الذين يحملون تراخيص حكومية. فالأجور غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، بالإضافة إلى تخزينها واستخدامها الإجرامي والعشوائي، يمثل آفة كبيرة تبتلى بها مجتمعاتنا. ولذا فإن من الضروري بذل جهد عالمي لمكافحتها، عن طريق وضع معايير ثابتة والمزيد من التعاون الإقليمي والعالمي.

إن ضحايا هذه الظاهرة هم من المدنيين مائة في المائة تقريبا. ومن بين كل عشرة أفراد يقتلون هناك ثمانية منهم من النساء والأطفال. وتستخدم هذه الأسلحة أساسا في الصراعات الداخلية وفي تنفيذ الأعمال الإجرامية، حيث تستخدم على نحو لا ضابط له. والإحصاءات المتعلقة بالتجارة في هذه الأسلحة تثير الجزع بالتأكيد. وفي هذا السياق، تؤكد إكوادور تأييدا قويا عقد مؤتمر دولي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه في ٢٠٠١. وهنا يتفق وفد بلدي مع ممثل المكسيك، الذي أعرب قبل يومين عن التأييد لأن تكون ولاية اللجنة التحضيرية:

"تعريف أهداف المفاوضات ونطاقها وموعد بدء المفاوضات بشأن نص متطور يوافق عليه المؤتمر." (A/C.1/54/PV.3)

وتتعهد إكوادور بأن تتعاون وتشارك بصورة نشطة في أعمال المؤتمر.

وكما يرد في الوثيقة التي اعتمدها هذا العام هيئة نزع السلاح، فقد تم الاعتراف عالميا بالمساهمة الهامة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز نظام عدم الانتشار الدولي وفي السلم والأمن الإقليميين والعالميين. وكما هو معروف جيدا، فإن الدول التي وقّعت أو أصبحت أطرافا في المعاهدات التي تنص على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية قد وصل عددها إلى ١٠٧ دولة تغطي أكثر من ٥٠ في المائة من مساحة اليابسة. وتؤيد إكوادور تعزيز أو تحسين هذه المناطق، التي أنشئت بموجب

خفض النفقات وتعزيز السلطة المدنية. وطوال ٥٠ سنة لم تنفق كوستاريكا أي شيء على الأسلحة وكرست نفقاتها العامة للتعليم والوقاية الصحية والهيكل الأساسية.

ولهذا السبب فإن نزع السلاح، النووي والتقليدي على حد سواء، يمثل أحد المبادئ الأساسية لسياستنا الخارجية. وقد أقنعنا تجربتنا الوطنية بأن المجتمع الدولي المنظم يجب أن يركز جهوده لبلوغ هذا الهدف النبيل. ويكتسي خفض النفقات العسكرية أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية. فمواردنا شحيحة ويجب ألا نهدرها. ولا بد لنا من الاستثمار على نحو مكثف ومنظم في مواردنا البشرية. ويجب أن نكافح من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والمؤسسات الديمقراطية. وفي هذا السياق، تمثل القوات المسلحة عبئا ثقيلا على ميزانياتنا، إضافة إلى كونها مصدرا دائما للتوتر والقمع. ألن يكون من الأفضل أن نكرس للصحة مبلغ الـ ١٩١ مليار دولار الذي تهدره البلدان النامية على قواتها المسلحة؟ ألن يكون من الأفضل أن نخصص للتعليم مبلغ الـ ٢٢ مليار دولار الذي ينفق على عمليات نقل الأسلحة إلى العالم الثالث؟ وتجربتنا التاريخية تجعلنا شاهدا على العلاقة المتعددة الجوانب بين نزع السلاح والتنمية ونموذجها.

وفي ميدان الأسلحة التقليدية، يدعو بلدي إلى اعتماد تدابير لمكافحة عمليات نقل الأسلحة التي تقوض الأمن والتنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي. والبلدان التي تنتج وتسوق الأسلحة يجب أن تتحكم على نحو فعال في صادراتها. وفي هذا الصدد، فإن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مكافحة إنتاج الأسلحة والاتجار بها على نحو غير مشروع أمر لا غنى عنه. ونحن نؤيد توسيع نطاق سجل الأسلحة التقليدية. ونؤيد أيضا حظر عمليات نقل العتاد العسكري والأفراد العسكريين والدعم المالي واللوجستي للدول التي تشارك وحداتها العسكرية أو شبه العسكرية أو قوات أمنها في انتهاكات حقوق الإنسان، أو تسهم في حدوثها. وينبغي مد نطاق ذلك الحظر ليشمل أيضا الدول التي لا تحترم الحد الأدنى من الضمانات الديمقراطية وضمانات الحقوق المدنية. ونحن نعتقد أنه يجب حظر صادرات الأسلحة إلى البلدان التي لا تبلغ الأمم المتحدة بعمليات نقل الأسلحة التي تقوم بها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب مد نطاق الحظر ليشمل الدول التي لم توقع على الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ونزع السلاح. ونحن نؤيد المبادرة الداعية إلى استحداث مدونة

ويشعر وفد بلدي بالأسى إزاء حقيقة أن هيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لهذا العام لم تتمكن من التوصل إلى توافق نهائي في الآراء بشأن موضوع عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح؛ إذ أن عقدها ضروري جدا. ومع ذلك، فإننا نشيد بالجهود الهامة التي بذلت من جانب الفريق العامل ذي الصلة، إذ أن عمله على حد ما نرى سيوفر في جميع الأحوال العناصر الأساسية التي تتيح للأمم المتحدة الاستمرار في عملها بشأن هذا المسعى، الذي سيعود بفائدة كبيرة من غير شك على المجتمع الدولي.

وتؤيد إكوادور العمل الذي أنجزته، والذي يمكن أن تستمر فسي إنجازها، المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح - وبخاصة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث يوجد مقره في ليما، بيرو - في مجال تنفيذ برامج التوعية ونشر المعلومات التي تستهدف تعزيز السلم والأمن الإقليميين وبناء الثقة.

وأخيرا، يؤكد وفد بلدي من جديد تأييده الكامل لمبادئ القانون الإنساني الدولي ويهنئ مجلس الأمن على مبادرته التي اتخذها في الشهر الماضي بعقد مناقشة واسعة وهامة بشأن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح، ونعتقد أن هذه المسألة ينبغي أن تحظى بقدر أكبر من الانشغال والاهتمام من جانب المجتمع الدولي.

السيد نيهاموس (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أولا، سيدي الرئيس، أن أتوجه بالتهنئة إليكم، ومن خلالكم إلى شيلي، على انتخابكم الذي أنتم أهل له لترؤس أعمال اللجنة. ونحن مقتنعون بأن قدرتكم المعترف بها ستمكنكم من إدارة عملنا وصولا إلى خاتمة ناجحة. وإنني أؤكد لكم على تعاون وفد بلدي المتواصل. ونتوجه بالتهنئة أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين ونعرب عن تقديرنا للرئيس السابق، السفير ميرنييه ممثل بلجيكا.

إن نزع السلاح بجميع أشكاله، واللاعسكرة وخفض النفقات العسكرية ذات أهمية فائقة بالنسبة لبلدي. وعلمتنا تجربتنا الوطنية أن عدم الاستثمار في الأسلحة هو أفضل سياسة للبلدان التي تلتزم فعلا برفاه شعوبها. ونعتقد أن تعزيز السلم والأمن على المستوى الدولي وعلى المستوى المحلي، يتطلب سياسة حاسمة تتمثل في

بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. علاوة على ذلك، يعرب وفدي عن ثقته في حسن نية جميع المشاركين في العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار فيما يتعلق باعتماد تدابير ملموسة لخفض الخطر النووي وإعادة تنشيط المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. ونحن نشق أيضا في توافر الإرادة لتوسيع نطاق المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتعزيزها واحترامها ولتلبية رغبات الدول التي ترغب في إنشاء مناطق جديدة.

وفي الظروف الراهنة للسياسة الدولية، فإن الأسلحة النووية ليست مفيدة استراتيجيا ولا لوجستيا. ويجب أن تُقر الدول ذات القدرة النووية بتلك الحقيقة وتقوم بتخفيض اعتمادها على تلك الأسلحة. وإذا فعلت ذلك سيسهل عليها أن تلتزم حقا بمفاوضات نزع السلاح النووي، واعتماد سياسة عدم البدء باستخدامه، وتعطيل فاعلية منظوماتها الهجومية، ووقف تطوير ترسانة نووية جديدة. ويجب أن تبدأ تلك الدول عملية تدريجية ومنظمة وحازمة لتفكيك ترساناتها من أسلحة الدمار الشامل.

وقد جعل بلدي من نزع السلاح أمرا أكبر من مجرد هدف للسياسة الخارجية. فنحن بلد منزوع السلاح منذ ٥٠ سنة، ولهذا السبب نحن ملتزمون التزاما كاملا على كل من الصعيدين الوطني والدولي بنزع السلاح بكل أشكاله. ونحن نؤمن بأن سباق التسلح يخالف أهداف السلم والأمن والتنمية في العالم الحديث. وندعو مرة أخرى إلى تحويل الموارد الاقتصادية التي يكرسها العالم حاليا للأسلحة التقليدية والنووية لتكرس في المستقبل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية والمساواة لجميع الشعوب.

السيد سالازار (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أهنتكم، يا سيادة الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة. ونحن على اقتناع بأنه بفضل خبرتكم فإن عملنا تحت قيادتكم سيتوج بالنجاح. ولهذا الغاية، أؤكد لكم كامل دعم وفدي. وأتقدم بالشكر أيضا للسيد دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على العمل الممتاز الذي اضطلع به في فترة جد قصيرة، وأيضا للمبادرات والمشاريع الهامة التي نفذت منذ أن تولي رئاسة إدارة شؤون نزع السلاح.

سلوك دولية لعمليات نقل الأسلحة، التي اعتمدها وصادق عليها فريق من الحائزين على جائزة نوبل، بمن فيهم رئيس كوستاريكا السابق، الدكتور أوسكار أرياس. ونحن نعتقد أنه ينبغي إدماج كل هذه التدابير في اتفاق دولي ملزم لجميع الدول المنتجة للأسلحة. ورغم ذلك، يسرنا أن نلاحظ اعتماد بعض هذه التدابير من طرف واحد، لا سيما من قبل الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نحن نعتقد أنه يجب على جميع الدول اعتماد تدابير للحد من استخدام جميع أنواع الأسلحة الصغيرة وامتلاكها ونقلها وتقييد ذلك، والقيام بجمع أكبر قدر ممكن منها وتدميره. ونحن نؤيد عقد مؤتمر دولي معني بالتجارة غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه، في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠٠١، بغية اعتماد صك ملزم قانونا. كما نؤيد توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة بشأن ذلك المؤتمر الدولي المحتمل.

وفيما يتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، نحن نناشد الدول التي لم تصادق بعد على اتفاقية أوتاوا أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وتؤيد حكومتي بشدة المشاريع المتعددة الرامية إلى القضاء التام على هذا النوع من الأسلحة الوحشية والعشوائية. وفي هذا السياق، يجب أن يواصل المجتمع الدولي دعم برامج إزالة الألغام وبرامج مساعدة الضحايا واثقيف السكان المعرضين للخطر.

وبالنسبة لنزع السلاح النووي، يشعر وفد بلدي بالقلق إزاء التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا. ونحن نتوجه بمناشدة قوية وحارة إلى الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأن توقف فورا تطوير الأسلحة النووية وأن تنضم في أقرب وقت ممكن وبدون شروط إلى ذلك الصك الدولي. كذلك نناشد جميع الدول التي لم تصادق أو توقع بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك سريعا. وعلى الدول النووية التزام خاص بالمصادقة على تلك المعاهدة أو التوقيع عليها لتظهر بذلك مكانتها القيادية في المجتمع الدولي. ومصادقة هذه الدول على الاتفاقية لا غنى عنها إذا أردنا تضايف حدوث سباق تسلح جديد. ونحن على اقتناع بأن دخول المعاهدة حيز النفاذ يمثل خطوة تمس الحاجة إليها لضمان أمن البشرية جمعاء. ونحن نلاحظ ونؤيد نداء الأغلبية من أجل المصادقة العاجلة على هذه المعاهدة الذي صدر الأسبوع الماضي في فيينا خلال المؤتمر المعني بتيسير

تفرض خطرا ليس فقط على تحويل الفضاء الخارجي إلى ساحة للمواجهة العسكرية، وإنما أيضا على تغيير التوازن الاستراتيجي المقلقل القائم الآن. بعبارة أخرى، بالرغم من أوجه التقدم فيما يتعلق بحظر بعض أنواع الأسلحة، نحن بعيدون عن الوصول إلى العالم المثالي، الذي تركز فيه الموارد والتكنولوجيا للتربية من أجل السلام، والتطورات الطبية والقضاء على الجوع والفقر.

وفيما يتعلق بموضوع الأسلحة الصغيرة، لم نعد بعد في عصر رواية "الأحمر والأسود"؛ فلم تعد الحرب تعطي كرامة لأحد، مع أنها بالنسبة للبعض لا تزال طريقة للشراء، وهي طريقة ليست غير مشروعة فحسب وإنما إجرامية. لقد كانت هزيمة العدو من قبل مثالا على الشجاعة، والقوة والإقدام، لكن قتل النساء والأطفال، كما يحدث في معظم الصراعات اليوم، لا يضفي الشرف. إن القتال ترك ميادين المعارك ودخل القرى والمدن، وأصبح المحاربون جنودا من الأطفال. ولم يعد العدو تمثله الجيوش، وإنما يمثله السكان المدنيون.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتوزيعها بشكل مكثف وبلا ن يعرضان للخطر رفاه السكان والنظام الاجتماعي والاقتصادي للبلدان المتأثرة، مما يؤثر سلبا على السلم والأمن الدوليين. ونتيجة لذلك، فإن دراسة هاتين المشكلتين اكتسبت زخما سياسيا، كما شوهد في المناقشة الوزارية منذ أسابيع قليلة في مجلس الأمن.

وكولومبيا تعلق أهمية كبيرة على المؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة المقرر عقده في موعد لا يتجاوز ٢٠٠١، وذلك وفقا للقرار ٧٧/٥٣ هـ، ونحن نرحب بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة (A/54/258) الذي قدمه الأمين العام، وتوصياته، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بأهداف ونطاق المؤتمر. ومن الضروري الآن بدء العملية التحضيرية، بوضع تاريخ ومكان محددين للمؤتمر، وجدول أعماله، ونطاقه، وأهدافه ونتيجته المتوقعة.

وأنتقل إلى موضوع الأسلحة النووية. في العام القادم سيعقد المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هنا في نيويورك. ومع أننا أحرزنا تقدما هاما في الاجتماع التحضيري الثالث، فإن توقع تحقيق نتائج موضوعية في المؤتمر الاستعراضي ذو أهمية حيوية لنظام عدم الانتشار النووي. وسيكون

إن سباق التسلح الذي اتسمت به المواجهة بين الكتلتين المضادتين خلال الحرب الباردة أبقى العالم في حالة من العجز، وأضفى عليه موقفا يائسا فيما يتعلق بإمكانية اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح. ولكن انخفاض حدة التوتر الدولي الآن يعطي الدول حوافز جديدة لتخفيض إنتاج وحيازة الأسلحة وإعادة تخصيص الموارد التي كانت مكرسة للتسلح لأغراض منتجة اجتماعيا. واليوم نشهد إمكانية التوصل إلى اتفاقات متعددة الأطراف يمكن أن تحل المشاكل المستمرة منذ وقت ماض وأيضاً المشاكل الجديدة التي برزت على الساحة الدولية.

ونحن ندنو من نهاية هذا القرن، الذي سيذكره التاريخ قطعا بوصفه القرن الذي طور فيه الإنسان أقوى أسلحته على الإطلاق، ألا وهو السلاح النووي، يجب علينا أن نضع الأسس لوعي جماعي جديد موجه صوب السعي من أجل تحقيق السلام والأمن بوسائل غير المواجهة المسلحة، والتفكر في واقع عملية نزع السلاح وما تنطوي عليه من تناقضات.

إن الوضع الدولي الراهن يوفر الإمكانية لتحقيق الأهداف التي وضعها المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ويجب علينا ألا نورث أبناءنا عالما الإنفاق فيه على حيازة الأسلحة وبحوثها واستحداث أسلحة جديدة أكثر كثيرا من الاستثمارات في التنمية الاجتماعية، والتعليم والقضاء على الفقر. وكما سأل الأمين العام مرة بحق، أين المنطق في إنتاج أسلحة على أحسن الفروض لن تستخدم أبدا؟ وهذا ينطبق بشكل خاص على الأسلحة النووية، التي لا يمكن استخدامها دون التسبب في حدوث كارثة عالمية. ولا تبدو هذه طريقة ذكية لاستخدام موارد العالم أو القدرة التكنولوجية للبشر على حد سواء.

لقد ضيع المجتمع الدولي فرصتين واضحتين على الأقل للتخلص من هذه الأسلحة المروعة: أولا، في عام ١٩٤٥، بعد استخدامها لأول مرة وبعد أن شوهدت آثارها المروعة؛ وثانيا، عند نهاية الحرب الباردة. فكم من فرص أخرى سنضيعها قبل أن ندرك إدراكا تاما لا عقلانية وجود هذه الأسلحة ذاتها؟

لكن عصر نزع السلاح لا بد أن يجيء. إن البلدان لا تزال تفكر في أحلاف عسكرية ومذاهب دفاعية استراتيجية تنطوي على استخدام الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى هذا، يقترح إدخال تحسينات تكنولوجية

في عام ٢٠٠١. وفيما يتصل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإن كولومبيا تحرز تقدما في عملية التصديق، التي تجري دراستها الآن في كونغرس بلدنا.

إن كولومبيا واحدة من الدول الأعضاء الأربع والأربعين المدرجة في المرفق الثاني لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتأمل أن تكمل الخطوات التي تمكننا قريبا من التصديق على المعاهدة. لقد أيدنا المؤتمر المعني بتيسير نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في الأسبوع الماضي في فيينا وشاركنا فيه، ونؤيد توصياته تأييدا تاما.

ووقعت كولومبيا أيضا على اتفاقية أوتاوا بحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهي ماضية في عملية التصديق عليها. ولقد شاركنا كمراقبين في المؤتمر الأول للأطراف، الذي عقد في مابوتو في أيار/مايو من هذا العام.

وتود كولومبيا أن تواصل المشاركة في وضع صكوك لتمكين من إحراز تقدم حقيقي بشأن نزع السلاح، فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا أن نتجاوز بها أهوال الحرب والعنف في عالم يتطلع إلى السلم والأمن.

السيد الغانم (الكويت) (تكلم بالعربية): يسعدني أن أقدم لسعادتك باسم وفد دولة الكويت أصدق التهاني على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى لهذه الدورة. ونحن على ثقة بأن ما تتمتعون به من خبرة وكفاءة ودراسة واسعة ستكون خير عون لكم في قيادة مداولات هذه اللجنة بنجاح. وأؤكد لكم استعداد ورغبة وفد بلادي في التعاون الجاد والبناء معكم لكي تحقق هذه اللجنة جميع الأهداف التي نسعى جميعا إلى بلوغها. كما يسعدني أن أتقدم إلى السادة أعضاء مكتب اللجنة بالتهنئة على انتخابهم متمنيا لهم التوفيق والنجاح. ولا يفوتني أن أنوه بالجهود الكبيرة التي بذلها سلفكم رئيس اللجنة الأولى في الدورة الماضية، والسادة أعضاء مكتب اللجنة، التي تميزت بالجدية والرغبة الصادقة في تعزيز وتطوير أعمال لجنتنا.

ونحن نستعد لدخول الألفية الثالثة، لا تزال المتغيرات الدولية السريعة، التي يمر بها المجتمع الدولي، وتشابك مصالح الدول، وتأثيراتها، تؤكد على ضرورة تعزيز روابط التعاون والتضامن على مستوى العلاقات الدولية، لأن الأمن العالمي لا يمكن تجزئته، وطريق الحلول

المؤتمر في عام ٢٠٠٠ أول مؤتمر استعراضي يعقب اعتماد التمديد اللانهائي. ومن الضروري تعزيز عملية الاستعراض كجزء من اتفاقات ١٩٩٥ التي تحتوي على مفهوم واسع للأمن العالمي يتطلع إلى إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية.

إن التجارب النووية التي أجريت في العام الماضي في جنوب شرقي آسيا تعد تحديا لنظام عدم الانتشار، وما لم يكن بوسع المجتمع الدولي أن يبدي تقدما في عملية حقيقية لنزع السلاح النووي فإننا نخاطر بنكسة في التقدم الذي أحرزته المعاهدة في عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على أن يكون هناك بوضوح جدول لنزع السلاح النووي، وهذا يتطلب التزاما أعمق من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

لقد أقفل مؤتمر نزع السلاح دورته لعام ١٩٩٩ دون التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمله. وكان هناك اتفاق فقط على قبول خمسة أعضاء جدد، الأمر الذي يصل بتشكيل المؤتمر إلى ٦٦ عضوا ومع ذلك، فإن الذين يحتجون بأن زيادة العضوية تعوق قدرة مؤتمر نزع السلاح على التفاوض، أو فعاليته مخطئون. وكولومبيا تعتبر أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يكون مفتوحا لجميع الدول الراغبة في المشاركة. إن عدد الأعضاء ليس هو الذي يعوق عمله، وإنما عدم توافر الإرادة السياسية والالتزام الواضح من بعض البلدان بنزع السلاح.

انتقل الآن إلى مسألة الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. مع أن هيئة نزع السلاح لم تتمكن من التوصل إلى توافق آراء بشأن أهداف وجدول أعمال تلك الدورة، لا يزال نرى أن من الضروري الاستفادة من العمل الذي جرى القيام به حتى الآن والإصرار على التوصل إلى توافق آراء يتيح عقد الدورة في المستقبل غير البعيد. إن عقد دورة استثنائية رابعة سيتيح لنا أن ننظر، في جملة تهديدات يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، في الاستحداث المستمرة لبعض أنواع الأسلحة واستخدام أوجه التقدم التكنولوجي في الأغراض العسكرية.

وفيما يتعلق باتفاقات تحديد الأسلحة الأخرى، تؤيد كولومبيا العملية التفاوضية الجارية الآن في جنيف بشأن بروتوكول للتحقق من اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ينبغي أن يكون جاهزا أمام المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده

المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح المعتمدة بتاريخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٥ عند اختتام مؤتمر تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والكويت، باعتبارها إحدى الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تدعو الدول الأعضاء إلى التعجيل بالتوقيع على تلك المعاهدة، وألا يتم القيام بأي عمل من شأنه مخالفة روح ومبادئ تلك المعاهدة. وإن وفد بلادي يحث جميع الأطراف المعنية في سباق التسلح النووي على أن تسارع فورا إلى التصديق على المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة لوقف إنتاج وتخزين ونقل وتجربة الأسلحة النووية وصولاً إلى عالم خال من تلك الأسلحة الفتاكة. ويحث على إيجاد آلية مناسبة لتنظيم استيراد ونقل وإنتاج الأسلحة التقليدية التي تتدفق في يد من لا يعي مخاطرها. ولا يفوتني أن أنوه بأن الإعلان عن المعاهدات والتوقيع عليها ليسا كافيين لمنع مخاطر تلك الأسلحة، ما لم يكونا مصحوبين بنوايا التنفيذ الصادقة.

إن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية هدف تسعى إليه جميع الدول العربية. إلا أن هذا الهدف تواجهه عوائق تتمثل في رفض إسرائيل التجاوب مع رغبات دول المنطقة والمجتمع الدولي. كما أنها ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو أن تضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. لذا، فإن وفد بلادي يطالب المجتمع الدولي بمواصلة الضغط على إسرائيل حتى تستجيب لرغبة المجتمع الدولي في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتجنب المنطقة مخاطر محدقة تهدد أمنها وسلامتها.

إن وفد بلادي لا يكتفي بالدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، بل يدعو إلى نزع جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بما في ذلك الأسلحة البيولوجية، والكيميائية، وإلى حظر إنتاج وتصدير المواد الانشطارية، مما يساهم في نزع فتيل التوتر وعدم الاستقرار في هذا الجزء الهام والحيوي من العالم، والذي عانى لفترات طويلة من نزاعات عديدة، وتهديدات لا تزال مستمرة، كان آخرها الغزو العراقي الفاشم للكويت، وامتلاك العراق للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، التي سبق أن استخدمها ضد شعبه في شمال العراق، كما أكد ذلك الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان،

السلامية لكافة النزاعات هو السبيل الوحيد للوصول بالمجتمع الدولي إلى بر الأمان في مثل هذه الظروف والتحديات الدولية. والتاريخ أثبت، بصورة لا تقبل الشك، أن التعاون والتضامن الدولي هما الرادعان لأي عمل من شأنه تهديد الأمن والسلام الدوليين. ولعل من أبرز مظاهر التعاون الدولي هو في مجال نزع السلاح. هذا المجال الذي يحد من إراقة الدماء ونزع فتيل الحروب في أكثر مناطق العالم توتراً وسخونة.

لقد خيمت على القرن الحالي ذكريات مريرة تمثلت في حربين عالميتين، وصراعات وحروب إقليمية وأهلية كثيرة، راح ضحيتها ملايين من الأبرياء. كما أن سباق التسلح لدواع أمنية أو توسعية استنزف اقتصادات البلدان النامية على حساب البرامج الاقتصادية والتنمية لشعوب هذه الدول.

إن انتشار الأسلحة التقليدية وتزايد ظاهرة تهافت الدول على زيادة ترساناتها العسكرية، يثير القلق ويدعو إلى تعاون دولي جاد من أجل اتخاذ تدابير من شأنها الحد من هذه الظاهرة بما يخدم صيانة الأمن والسلام الدوليين، ويعزز بناء الثقة بين الدول والشعوب. ولعل أهم هذه التدابير هو دعم سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ليكون بمثابة الآلية التي من شأنها تخفيض النفقات العسكرية، وتوجيه فوائض تلك الأموال إلى دعم عمليات التنمية في الدول النامية لا سيما في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية في أغلب دول العالم.

وينظر وفد بلادي باهتمام بالغ إلى موضوع الألغام البرية المضادة للأفراد، التي لا تقتصر آثارها على الجيوش العسكرية أو وقت نشوب الحروب بين الدول بل تتعداها إلى مراحل بعيدة من الزمن، الأمر الذي يهدد أمن وسلامة الشعوب في مختلف بقاع الأرض. لذا فإننا نطالب المجتمع الدولي بإيجاد أفضل الوسائل المتاحة لإزالة تلك الألغام، بل وأن تقوم الدول التي قامت بزرعها بالمساعدة في تقديم الدعم المادي واللوجستي لإزالتها. وتؤكد دولة الكويت في هذا الصدد مطالباتها بضرورة الالتزام باتفاقية أوتاوا للحد من نقل وتخزين واستخدام الألغام المضادة للأفراد.

إن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ما هو إلا خطوة رئيسية في سبيل تحقيق هدف ذي أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح. كما أنه تأكيد للالتزام بالأهداف المحددة في وثيقة المبادئ

إن وفد بلادي يأسف لعدم توصل مؤتمر نزع السلاح إلى اتفاق على جدول أعماله، مما أدى إلى فشل هذا المؤتمر. وإنه في الوقت الذي نتمنى فيه جميعاً تغليب المصالح العامة لشعوب العالم على المصالح الخاصة، ندعو الأطراف المعنية كافة إلى تقديم تنازلات أكبر خلال انعقاد الاجتماعات القادمة، وصولاً إلى تأكيد أهمية دور مؤتمر نزع السلاح، ودوره في استتباب الأمن والسلم الدوليين.

السيد بيريز - أوترمين (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):
أرجو أن تتقبلوا، سيدي، أحر تهانئي على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. ونهنئ أيضاً السيد أندريه ميرنييه على إسهامه الهام كرئيس للجنة في الدورة الثالثة والخمسين. ولا شك لدينا في أننا برئاستكم، سيدي، سنحرز نتائج ناجحة. فخيرتكم الدولية المعروفة تمثل ضماناً كافية بأن تكون النتائج جوهرية وهامة. وأرجو أن تطمئنوا على التزام وفدي بالتعاون معكم بكل وسيلة ممكنة.

لقد مضى قرابة العقد منذ انهيار حائط برلين ولم تتمكن بعد من إزالة الخطر النووي. وهذا أمر يثير خيبة الأمل ويلقي على المنظمة، في جملة أمور، المسؤولية الهائلة عن ضمان ألا يكون هدف الأمن البشري مجرد حبر على ورق. ونحن ندرك أنه على أعتاب الألفية الجديدة من المهم بصورة متزايدة تقديم تشخيص دقيق للتحديات التي تواجه الأمم المتحدة والتزاماتها ومسؤولياتها في مسائل نزع السلاح. ولا يزال الامتثال الكامل لنظام عدم الانتشار يمثل حجر الزاوية في نزع السلاح العام. وليس من المقبول ولا المفهوم أن تحيد أية دولة، تحت أي ذريعة، عن هذا المبدأ التوجيهي.

وقد أحرز خلال السنوات الماضية تقدم هام بشأن حظر التجارب النووية والامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على الرغم من أن بعض الدول ما زالت تظهر إجحاماً. كما أحرز تقدم كبير بشأن اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال، وتخزين، وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وكان أول اجتماع للدول الأطراف في مابوتو حلقة في سلسلة ذلك التقدم المطرد.

ومن الواضح اليوم أكثر من أي وقت مضى أن الأمن الوحيد الذي يوجد في مجال أسلحة الدمار الشامل هو ببساطة اتخاذ قرار قاطع للقضاء على هذه الأسلحة، التي

في بيانه أمام هذه اللجنة بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي.

نحن عالم يتطلع المجتمع الدولي إلى بلوغه خالياً من الأسلحة الفتاكة وذات الدمار الشامل، سعت كثير من الدول فيه إلى الانضمام إلى اتفاقيات ومعاهدات تحد من انتشار مثل تلك الأسلحة، كما سعى مجلس الأمن إلى إثبات دوره الهام في هذا المجال. ولعل أبرز مثال على ذلك ما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية بجعل العراق خالياً من أسلحة الدمار الشامل، خاصة بعد غزوه دولة الكويت. وقد قام مجلس الأمن، في نهاية شهر كانون الثاني/يناير الماضي، بتشكيل فرق عمل مستقلة لتقييم مدى تنفيذ العراق لالتزاماته، التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن، والتي ساهم الأمين العام للأمم المتحدة بنفسه في اختيار أعضاء هذه الفرق، المشهود لهم بالخبرة والكفاءة والحياد. وقد راعى الفريق المعني بملف نزع السلاح أن هناك عدداً من الأمور الخطيرة التي لم تحسم بعد. وأكد على ضرورة عودة فرق التفتيش إلى العراق في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق، نحدد مطالبنا للعراق بالانصياع الكامل لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالعدوان على دولة الكويت، لا سيما الخاص منها بإطلاق سراح الأسرى، وإرجاع الممتلكات الكويتية المسروقة، والالتزام بتوصيات فرق العمل التابعة لمجلس الأمن وصولاً إلى عراق خال من الأسلحة ذات الدمار الشامل، الأمر الذي سينعكس، لا محالة، على استتباب السلم والأمن في منطقة الخليج.

وتراقب بلادي بحذر شديد عملية توازن الرعب بين الهند وباكستان، في عملية إجراء التجارب النووية، والصواريخ ذات المدى البعيد. وفي هذا الصدد، ندعو البلدين الصديقين، اللذين نثق في حكمة قادتهما، إلى تغليب الحكمة في حل الخلافات الإقليمية بالطرق السلمية، دون الانحراف إلى سباق تسلح يتنادى البلدان دائماً بالحد منه في كل محفل، ودون التلويح بالقوة أو استخدامها، التي لن تعود إلا بأوخم العواقب على الطرفين، وعلى دول المنطقة بأكملها.

إن دولة الكويت ترحب بقرار الجمعية العامة بعقد مؤتمر دولي يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبها، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١، كما ترى بلادي أن مثل هذا المؤتمر يجب أن يتبع نهجاً شاملاً لإزاء هذه المشاكل، عن طريق دراسة كل عنصر من عناصر النهج المشترك لبلوغ هذه الغاية.

الموضوع له من الأهمية ما للعديد من الموضوعات الأخرى، لأن انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وسوء استخدامها قد بلغ أبعادا تنذر بالخطر. إذ يكاد عدد الوفيات التي تسببها هذه الأسلحة الآن أن يساوي العدد الذي تتسبب فيه أسلحة الدمار الشامل.

والإسهام الذي تقدمه منطقة نصف الكرة الذي ننتمي إليه، من خلال الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، يمثل بالفعل خطوة هامة، عززتها الآن اتفاقية البلدان الأمريكية المعنية بالشفافية في امتلاك الأسلحة التقليدية. وقدمت السوق المشتركة للمخروط الجنوبي إسهاما خاصا في هذا الشأن، وهي تقوم فعلا بتطبيق الآلية المشتركة لتسجيل مشتري وبائعي الأسلحة والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة، التي تتقيد بها الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وشيلي. ووفدي مقتنع بأن للمجتمع الدولي دورا هاما عليه أن يؤديه في هذا الشأن، وأنها إذا لم نختلف على أساس أسباب قطاعية فإن الوقت الراهن قد يكون مشجعا على العمل المشترك. وفي هذا الصدد، نعتبر أن المؤتمر الدولي المزمع عقده في تاريخ لا يتجاوز عام ٢٠٠١ سيكون أساسيا لتنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. والمناقشة المقبلة بشأن إنشاء اللجنة التحضيرية لذلك المؤتمر ستكون هامة للغاية.

وللأمم المتحدة تحد رئيسي عليها أن تواجهه في هذا الصدد. ونحن نعلم أن مهمة وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ليست مهمة سهلة على الإطلاق. ومع ذلك فإن تجربة السفير جايانثا دانابالا وتفانيه وانشغاله بهذه المسائل أدى إلى إحراز تقدم في الجوانب الدقيقة في إطار مسؤوليته.

وأود أن أكرر الإعلان عن التزام بلدي بقضية نزع السلاح العام والكامل، وكذلك ضرورة توطيد التقدم الذي أحرز بالفعل وإحراز المزيد من التقدم بأسرع ما يمكن. وعلينا جميعا واجب في أن نضمن ألا نرى في الألفية المقبلة الخسائر المشينة في الأرواح البشرية التي أدت إليها الصراعات المسلحة في هذا القرن. وتعتقد أوروغواي اعتقادا راسخا بضرورة استبدال ثقافة الصراع بثقافة السلام. وإن جميع جهودنا ستستحق ما

يظل وجودها يمثل تهديدا لجميع أنواع الحياة على الأرض.

ونجد تحديات عديدة في نظام نزع السلاح. وقد أشار الأمين العام، بطريقة جاءت في وقتها تماما، إلى الخطر على السلم والأمن الدوليين. ومن الضروري التوصل إلى توافق في الآراء حتى تمكن المعايير الجديدة، التي يتم التفاوض بشأنها على الصعيد المتعدد الأطراف، من جعل معاهدة الحد من الأنظمة المضادة للقذائف آلية لمنع نشر المزيد من الأنظمة الدفاعية.

وقد أيدت أوروغواي بحماس الإعلان السياسي الذي ينشئ من بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي منطقة للسلم. وينشئ الإعلان، الذي تم التوقيع عليه في مدينة أوشوايا في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، وسيلة لدعم أنشطة عدم الانتشار في جميع المحافل الدولية ذات الصلة. وأكد الإعلان من جديد على الدعم الكامل لمعاهدة ثلاثيولكو، وأعلن المنطقة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وينبغي أن نذكر بصفة خاصة من الجهود التي تستحق الإشادة مشروع القرار المتعلق بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة، المقدم من أعضاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية للمرة الرابعة على التوالي، والذي نأمل أن يحظى بتأييد كبير من أغلبية الدول الأعضاء.

وبهدف تعزيز هذه الجهود، التزمت أوروغواي التزاما كاملا بالإعلان المسمى "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة"، الذي اعتمدته في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وزراء خارجية أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا وسلوفينيا والسويد والمكسيك ومصر ونيوزيلندا. ويسرنا أيضا أن كنا طرفا في الجهد المبذول لإبرام بروتوكول لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي كلل باستجابة دولية سريعة لحظر استعمال الأسلحة البيولوجية. ونعتقد أن دعم عمل الفريق المخصص المعني بهذا الموضوع لا يزال أمرا أساسيا، وينبغي الإسراع بالمفاوضات في هذا الشأن بغية دعم مبادرة أستراليا ونيوزيلندا.

ولا يزال العمل السريع والفعال لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة أحد أهم التحديات في جدول أعمال نزع السلاح في الشهور المقبلة. ويعلم الجميع أن هذا

يبدل في سبيلها من عناء إذا ما مضينا بعزم في ذلك
الاتجاه.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.